جامعة جنوب الوادي

كلية التربية بسوهاج

قسم أصول التربية

النفقات المهنية للمعلمين في مدارس التعليم العام

"دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج"

إعداد

دكتور

خلف محمد البحيري

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية بسوهاج

دكتور

أحمد حسين الصغير

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية بسوهاج

رمضان ١٤٢٠ هـ

ديسمبر ١٩٩٩م

النفقات المهنية للمعلمين في مدارس التعليم العام

"دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج"

د.خلف محمد البحيري

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية بسوهاج

د.أحمد حسين الصغير

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية بسوهاج

أولاً: التعريف بالبحث

مقدمة:

من أقدم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي برزت مع حركة الإنسان الحديث المهن، وهى تعد من أكثر الظواهر الاجتماعية ارتباطا بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي يعايشها المجتمع. وهي بمفهومها الحديث نشاط وظيفي يؤديه الفرد وتحكمه خبرات ويحدد لصاحبه مقابل مادي أو أجر.

ويذكر محمد البنا (١٩٩٦) أنه يمكن النظر للأجور في المهن المختلفة من أبعاد ثلاثية هي[١] أنها وسيط للمبادلة Maduim of Exchange، حيث يعطي الفرد الخدمة مقابل الأجر، وهي مقياس للقيمة Standard of Value، حيث يتحدد الأجر في ضوء قيمة العمل وخطورته، وهي مخزن للقيمة Store of Value، حيث تعبر الأجور عن جملة المهام اللازم تنفيذها.

ويعرف البعض الأجور بأنها أداة التعامل والوفاء بالديون وهي أساس تلبية الاحتياجات التي يستطيع الفرد أن يوفرها لنفسه ولأسرته، وهي تؤثر على وضع الفرد الاجتماعي. ولهذا فإنه يلزم أن يساير الأجر الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار[٢].

وتمثل الأجور جزءاً هاماً من الإنفاق على التعليم، وهي من أبرز مدخلاته المادية، والتي لها تأثيرها المباشر في كفاية القوى البشرية وخاصة المعلمين، وهي تشير إلى حجم الادخار والرفاهية التي يتمتع بها المعلم حسب نمطه الاستهلاكي.

إلا أن كثيراً من المعلمين ينفق من أجره أو دخله الخاص على المهنة نظراً لعجز النفقات التعليمية المتاحة حكومياً، مع صعوبة إيجاد مصادر بديلة أخرى لتعويض هذا العجز. الأمر الذي يجعل المعلم ينفق من جيبه الخاص حرصاً منه على تقديم الخدمة التعليمية بشكل مناسب وجيد، هذا رغم أن أجر المعلم في مصر أدنى من أجور كثير من العاملين في قطاعات العمل الأخرى كما بينت الدراسات الاقتصادية والتربوية. حيث بينت دراسة ناصف عبدالخالق (١٩٨٢) أن الأجور والتعويضات والتأمينات عوامل ثلاثة رئيسة في رضا العاملين عن العمل وفي إنتاجية العمل[٣].

ولا شك أن مشاركة المعلم في الإنفاق التعليمي إسهام إيجابى لتجويد العمل التعليمي بالمدرسة، ويواجه أزمة التمويل المتاح للتعليم وعدم كفاية مصادر التمويل الحكومي والأهلي.

ومن المعروف أن الدولة تتحمل الكثير للإنفاق على التعليم وتحقيق مجانيته على كافة أنواع التعليم ومراحله، كما تحاول أن تقدم الخدمة التعليمية على مستوى جيد، ومع ما تتحمله الدولة، فإن أولياء الأمور يتحملون جزءاً من التكلفة التعليمية نظير الحفاظ على مستوى الخدمة التعليمية الجيد لأبنائهم.

وقد أثبتت دراسة فيصل الراوى (١٩٨٩) أن الأسرة تتحمل ٣,٤٪ من دخلها السنوي نظير المصروفات الإضافية للتلميذ بالمرحلة الابتدائية، وتصل هذه النسبة إلى ٦٪ في حالة وجود أبناء في مدارس خاصة، هذا بخلاف الدروس الخصوصية التي تتحملها الأسرة والتي تحتل نسبة ٥٪ تقريباً من دخل الأسرة[٤].

وعلى ذلك فإن مصادر تمويل التعليم في مصر اليوم قد تعددت بين الجوانب الحكومية والأهلية، ويركز البحث الحالي على مصدر تمويل المعلم للتعليم فهو وإن جاء في مرتبة متأخرة إلا أنه يسد ثغرة في كيان نظامنا التعليمي، ونحن في أشد الحاجة لكل جهد مخلص وكل يدٍ بيضاء ترفأ واقعنا التعليمي على اختلاف مستوياته وأنواعه.

والمستعرض للدراسات التربوية التي اهتمت بقضية تمويل التعليم يلحظ التركيز على إسهامات الدولة والأفراد، بينما يظل الاهتمام بالمعلم كصاحب فضل لا في تنفيذ الخطط التعليمية والتدريسية فحسب. بل وفي الإنفاق على تنفيذ هذه الخطط.

وقد دفعت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها معظم البلدان النامية والمتقدمة إلى تخفيض الدعم للتعليم العام وفتح المجال أمام بعض المؤسسات الخاصة والأفراد لتعويض ذلك النقص، وهذا ما أشارت إليه دراسة باكتشوس Bacchus 1992 عن التعليم في دول العالم الثالث[٥]، كما أكدت أيضاً دراسة ودهيل Woodhall 1992 ضرورة البحث عن صيغة مناسبة لتوزيع مصادر تمويل التعليم العام بين المصادر الحكومية والمصادر الخاصة[٦].

وحول أوجه إنفاق الأفراد لدخولهم تناولت الدراسات تعدد هذه الأوجه، حيث بنيت دراسة أمينة محمد عبدالمطلب (١٩٩٠)[٧] أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية المؤثرة في المستوى الاقتصادي للأسرة ومنها ارتفاع لأسعار. كما بينت هذه الدراسة أنه مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يزيد الاتجاه نحو ترشيد الإنفاق.

وقد ركزت دراسة زينت محمد حسين (١٩٩٢)[٨] في التعرف على أثر المستوى التعليمى لربة الأسرة في النمط الإنفاقي والاستهلاكي في ميزانية الأسرة، وتوصلت إلى أن نسبة الإنفاق على الطعام تقل بارتفاع المستوى التعليمي مقابل زيادة نسبة الإنفاق على بند الملابس وبند التعليم والادخار، حيث تكون أولويات الإنفاق هي حسب الترتيب: الطعام – التعليم – السكن – الملبس – الادخار – المواصلات – العلاج، وذلك بالنسبة للمرأة الحضرية ولدى المرأة الريفية فإن بند التعليم يحتل مكانة متأخرة.

واهتمت دراسة محمد عباس (١٩٩٦)[٩] بالتعرف على جوانب إنفاق الأفراد لدخولهم ومدى تأثير التعليم فيها، وبينت أن الإنفاق يوزع على كل من المسكن والتعليم والمصروف الاجتماعي وأوجه الخير وأن التعليم يؤثر في حجم الإنفاق على هذه الأوجه.

وقد برز إنفاق العاملين على المهنة كواحد من بنود الإنفاق في الدراسات السابقة، إلا أنها لم تهتم بتقدير حجم هذه النفقات خاصة بين فئة المعلمين التي تحتل أكبر نسبة من العاملين في مهنة التعليم التي تستنزف أكثر من ٨٠٪ من ميزانية التربية والتعليم في الدولة في بند الأجور والرواتب.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتحدد مشكلة البحث الحالي في تحديد حجم النفقات المهنية التي يتحملها المعلمون في مدارس التعليم العام باختلاف مستوياتها، ومدى قدرتهم على تحمل هذه النفقات. ويمكن صياغة هذه المشكلة في الإجابة عن الأسئلة التالية:-

١- ما مفهوم النفقات المهنية للمعلمين، ومدا مدى أهميتها وفاعليتها في العملية التعليمية؟.

٢- ما حجم النفقات المهنية للمعلمين عينة البحث مقارنة بأجورهم ودخولهم الشهرية؟.

٣- لأي حدّ تتأثر النفقات المهنية للمعلمين بكل من:-

أ - المرحلة التعليمية (ابتدائي - إعدادي - ثانوي).

ب- بيئة المدرسة (ريف - مدن).

جـ- جنس المعلم.

د - خبرة المعلم.

٤- ما مدى فاعلية النفقات المهنية للمعلمين من وجهة نظر المعلمين عينة البحث؟.

أهداف البحث: تحددت أهداف البحث في:

١- التعرف على نفقات المعلمين المهنية من حيث المفهوم والأهمية والفاعلية.

٢- تقدير نفقات المعلمين المهنية مقارنة بأجورهم ودخولهم الشهرية المتوسطة.

٣- تحديد العوامل المؤثرة في النفقات المهنية للمعلمين.

٤- تقدير مدى فاعلية النفقات المهنية للمعلمين في تجويد العمل التعليمي في مدارسنا.

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث من النقاط التالية:

١- بالنسبة لميدان اقتصاديات التعليم:

يعتبر هذا البحث مساهمة متواضعة في ميدان اقتصاديات التعليم بصفة عامة وميدان تكلفة التعليم على وجه الخصوص. حيث إن هناك حاجة لمثل هذه الدراسات على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي في المحافظات المختلفة. إذ يسهم البحث بحساب إسهام المعلم في تكلفة التعليم، وهذا ما لم يدخل في حسابات تكلفة التعليم في مصر من قبل على المستويين الرسمي والعلمي. ولا شك أن إدخال هذا القسط من التكلفة إثراء للدراسات والبحوث التربوية في بلادنا.

٢- بالنسبة للخطط التعليمية:

إن التعرف على ما ينفقه المعلم في التعليم يفيد في تقدير الموازنات التخطيطية الدقيقة التى تقوم على تقديرات دقيقة للنفقات التعليمية الحكومية

والأهلية. ولعل هذا يفيد في إعادة النظر في قرارات تربوية ومالية ترتبط بنوع الخدمات التعليمية وما تتكلفه من نفقات، كما أنه من شأن ذلك العمل على زيادة فاعلية التعليم بأقل قدر ممكن من النفقات. وفي ضوء نتائج بحوث التكلفة التعليمية يمكن اختيار الأنشطة التعليمية المناسبة ووضع البرنامج التعليمي المناسب، وعلى ذلك فإن هذا البحث على درجة هامة لدى المخطط التربوي وواضعي السياسة التعليمية.

٣- بالنسبة للمعلمين وأولياء الأمور:

يفيد المعلمون وأولياء الأمور من دراسة إسهامات المعلم في التعليم من المنظور المالي فى إلقاء الضوء على الجهود المالية غير المرئية للمعلم، والتي تعد أحد عوامل رضا المعلمين عن المهنة، فقد يدفع هذا البحث المعلم للعزوف عن المهنة إن لم يلق التقدير المناسب من المسئولين وأولياء الأمور، كما قد يدفع هذا البحث أولياء الأمور للمساهمة بإيجابية مع المعلمين في تحمل النفقات التي تتطلبها العملية التعليمية. كذلك فإن تقدير ما يتحمله المعلم من نفقات تعليمية يشير إلى مدى وفاء أجور المعلمين ورواتبهم لاحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمهنية لكل منهم حسب الجنس والحالة الاجتماعية ومرحلة التعليم التي يعمل بها، وهذا ما يقدمه البحث الحالي.

حدود البحث وأداته:

استخدم الباحث استمارة تقدير النفقات المهنية للمعلم في مدارس التعليم العام (بمحافظة سوهاج)، والتى طبقت على عينة قوامها (٤٥٠) فرداً، اختيرت عشوائياً من بين معلمي ومعلمات مدارس التعليم العام بالمحافظة.

واقتصر البحث فـي تقدير النفقـات المهنيـة للمعلميـن علـى تلـك التـي ينفقها المعلم في الأغراض التعليمية في الصف المدرسي أو خارجه، داخل المدرسـة سـواء لصـالح المعلم أو لصـالح التلاميذ أو لبيئـة المدرسـة، ولا يدخل ضمنها النفقات الشخصية للمعلم من طعام وشراب وملبس خاص.

خطوات البحث: مر البحث للإجابة عن أسئلته بالخطوات التالية:

١- تحديد مشكلة البحث وأداته وما يقوم عليه من دراسات سابقة.

٢- دراسة قضية تمويل التعليم فـي مصـر، والصعوبـات التـى تواجهها وقضية تكلفة التعليم، ومكانة نفقات المعلم في هذا المجال.

٣- بناء استمارة تقدير نفقات المعلم المهنية في مدارس التعليم العام.

٤- تطبيق الاستمارة وتحليل نتائجها.

٥- دراسة مدى فاعلية نفقات المعلمين المهنية ودورها في تجويـد التعليـم والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني

(الإطار النظري للبحث)

النفقات المهنية للمعلمين وتمويل التعليم في مصر

مُقَدِّمَة:

يعتبر تمويل التعليم أحد المدخلات الهامة في النظم التعليمية، كما إنه يؤثر في استغلال المدخلات الأخرى، وكافة العمليات التعليمية، ولهذا كانت قضية تمويل التعليم قضية محورية هامة من قضايا الحوار التربوي الذي يسعى إلى تطوير التعليم في كافة البلدان النامية والمتقدمة.

ويرتبط تمويل التعليم بمعدل الإنفاق العام في الدولة، وهذا بدوره يرتبط بمتوسط الرفاهية الاقتصادية في الدولة، كما يعكس تمويل التعليم مدى اهتمام الدولة بالتنمية البشرية باعتباره المؤشر الأساس في تحقيق التنمية الشاملة في الحاضر والمستقبل(١٠)، وكان مارشال Marshal على حق حينما أكد أن الاستثمار في البشر هو أكثر أنواع الاستثمار فاعلية(١١)، وليس أدل على ذلك من زيادة النمو الاقتصادي في المجتمعات التي حققت معدلات أكبر في النمو التعليمي.

وتعد أزمة تمويل التعليم من أخطر وأكبر الأزمات التي تواجه التعليم في البلدان النامية وخاصة في مراحل التعليم العام، ولا تبدو فقط هذه الأزمة في صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية على مستوى كمي ونوعي مناسب، بل تبدو في عدم استعداد العديد من البلدان لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء الحادث في مجالات أخرى من التنمية في المجتمع.

وقد عبر كومبز عن الشق الأول من هذه الأزمة لأول مرة في السبعينات من هذا القرن(١٢)، والمستعرض لمعدلات تمويل التعليم بالمقارنة بغيره من الخدمات يلحظ الشق الثاني من أزمة تمويل التعليم في الدول النامية وفي مصر بصفة خاصة، وتزداد يوماً بعد يوم أزمة تمويل التعليم، مع الحاجة إلى قوى عاملة مدربة على أحدث تقنيات العصر في عالم اشتدت فيه سيطرة فكر التكنولوجيا وتكنولوجيا الفكر.

ومن عوامل أزمة التمويل اليوم ضعف قناعة الأفراد والحكومات بالدور الاقتصادي للتعليم في تنمية الفرد والمجتمع. مما يجعل عملية تقديم العون المالي تمر بتقتير واضح، حيث بينت دراسة خديجة عبدالعزيز (١٩٩٦) أن وعي الأفراد في مصر بالقيمة الاقتصادية للتعليم غير واضح بل وضعيف في بعض المناطق(١٣).

وأمام عجز الموارد المالية الرسمية المخصصة للتعليم وضعف الوعي بالقيمة الاقتصادية للتعليم، بدأت الحكومات في البحث عن مصادر أخرى غير حكومية لتمويل التعليم، وأصبحت النفقات التعليمية ترجع إلى:-

(١) الحكومة:

وهي مصدر التمويل الأساسي للتعليم العام في مصر وفي كافة بلدان العالم، ويتفاوت حجم ما تسهم به الحكومة في تمويل التعليم من دولة لأخرى حسب نوع التعليم ومستواه، ففي فرنسا بلغ حجم المخصصات المالية للتعليم ما مقداره ١٩,٣٪ من الميزانية العامة للدولة يخص التعليم العام منها قرابة ٨٥٪ من هذه الميزانية(١٤).

وقد اتجهت دول العالم إلى خفض الدعم الحكومي للتعليم بصفة عامة، وهذا ما أكدته دراسة طبقت على ١٣ دولة من دول المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان. ووجد أن ٥٠٪ من دخل المؤسسات التعليمية بها يتم الحصول عليه في صورة رسوم خاصة أو منح من حكومات محلية[١٥].

ونظراً للأزمة الاقتصادية التي يعانى منها الاقتصاد العالمي، فلا زال التعليم يعانى من نقص في موارده المالية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الكثير من البرامج في هذه البلدان كما حدث في دولة نيجيريا.

(٢) الطالب:

وهو المستهلك الأول للخدمة التعليمية، وقد أدى زيادة الطلب على التعليم إلى تفاقم أزمة تمويل التعليم نظراً لعدم كفاية الدعم الحكومي، واليوم أصبح الطلاب يمثلون أحد المصادر الأساسية في تمويل التعليم حيث تتحدد رسوماً مالية لكل طالب حسب نوع التعليم ومستواه يشارك بها الطالب في تمويل الخدمة التعليمية.

وتزداد نسبة رسوب الطلاب في بعض بلدان وتقل في بلدان أخرى حسب التوجهات السياسية والاقتصادية والمبادئ التربوية التى تضعها الدولة في أولوياتها. وتزداد هذه الرسوم في المدارس الخاصة حيث تبرز مبادئ الاستثمار من التعليم كمشروع اقتصادي خاص. ويترتب على هذا إقبال الطلاب من أبناء الأغنياء القادرين على تحمل هذه المصروفات الباهظة. في حين يتجه أبناء الفقراء إلى التعليم الحكومي، حيث يدفعون رسوماً رمزية.

وفي بعض البلدان اعترض الطلاب على سياسة زيادة الرسوم الدراسية، الأمر الذى جعل الحكومة تتراجع في قرار رفع الرسوم الدراسية، كما حدث في كندا واستراليا(١٦)، إلا أن محددات المجانية هي التي تدفع الحكومات أحياناً إلى عدم تحميل الطلاب جهداً مالياً. وفي بعض البلدان يتم التفريق بين إسهام الطلاب وإسهام أولياء الأمور كما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بينت الدراسات ارتفاع مشاركة الطلاب في تمويل التعليم في الولايات المتحدة(١٧).

وفي مصر يتحمل الطلاب نسبة قليلة من النفقات التعليمية كرسوم دراسية، في حين بينت بعض الدراسات زيادة النفقات العائلية للتعليم عن ثلث التكلفة التعليمية الحقيقية للطالب.

٣- الجهات المحلية والأفراد:

وهي من المصادر الهامة لتمويل التعليم، حيث تشمل نصيب التعليم من الضرائب المحلية إن وجدت وإسهام الحكومات المحلية في الدولة، ويدخل في إطار هذه الجهات المحلية جهود بعض أفراد المجتمع في دعم التعليم مثل التبرعات من أولياء الأمور أو أصحاب المشروعات الاقتصادية المتميزة أو الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات التعليمية.

كما يعد الأفراد أحد مصادر تمويل التعليم من خلال ما يدفعون للتعليم بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال أو أشياء عينية مثل قطعة أرض أو بعض الخامات، ومن بين الأفراد الذين يسهمون في تمويل التعليم الآباء والمعلمين.

أولاً: أزمة تمويل التعليم في مصر:

يحتل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من التكلفة التعليمية الحقيقية للطالب في مصر، ويتم إنفاق هذه النسبة في رواتب المعلمين وفي بناء وتجهيز الأبنية التعليمية وغير ذلك من النفقات الجارية على التعليم. ونظراً لزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم كان من الضروري الاهتمام بالبحث عن الأساليب المناسبة لترشيد إنفاقها وعن المصادر البديلة الأخرى.

وقد اهتمت دراسات عديدة بالبحث عن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي قامت على فرض رسوم دراسية إضافية لتغطية جزء من هذه النفقات، كما اقترح تقديم قروض تعليمية للطلاب[١٨]. وأشارت دراسات أخرى إلى ضرورة السيطرة على الهدر المالي في التعليم والانحرافات المالية وذلك لتحقيق إنفاق حكومي أفضل على التعليم[١٩].

وتشير الاتجاهات العالمية إلى إمكانية ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم عن طريق إنقاص أعداد المعلمين والعمالة الزائدة في التعليم، وبعبارة أخرى بزيادة نصيب المعلم من التلاميذ، وكذلك بتقليل قيد الطلاب الأجانب أو مطالبتهم بنفقات تعليمهم الفعلية والحد من التوسعات الرأسمالية التي تحتاج تكلفة عالية، وذلك ما جاء في دراسة باربارا ودينيس Barbara & Dennis (١٩٩٣) التي ركزت على أثر الإعانات وتقليل التكلفة الإدارية على خفض تكلفة الطالب[٢٠].

وكشفت بعض البحوث عن إمكانية ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق استخدام تقنيات تربوية حديثة مثل الحاسب الآلي وأنشطة الأنترنت، وكانت دراسة ميرفي ووليامز Murphy & Williams (١٩٩٧)[٢١]،

من أحدث الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب وهو ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة فاعلية التعليم، برغم أن هذه الزيادة في الفاعلية قد تحتاج إلى مزيد من الأموال.

واتجه التعليم المصري نحو خفض النفقات عن طريق تطبيق صيغة التعليم الأساسي التي تتضمن استخدام المؤسسات التعليمية في الإنتاج وتمويل بعض الأنشطة التربوية، وكذلك الحال في مؤسسات التعليم الفني، وقد أكدت على هذا المدخل في ترشيد الإنفاق التعليمي بعض الدراسات كان منها دراسة بيرى وهارمون Perry & Harmon 1992 حول ترشيد الإنفاق التعليمي من خلال العلاقة بين التنمية الريفية والتربية الريفية في المجتمع الأمريكي، والتي قدمت نمطاً تعليمياً قليل الكلفة للمدارس الريفية بما يناسب ظروفها(٢٢).

واهتمت دراسات أخرى بالبحث عن مدارس لتقليل النفقات التعليمية في أحد منابع تضخمها وهو المعلم، حيث أمكن اختبار الجدوى الاقتصادية لعدد من أساليب الاتصال بين المعلم والتلاميذ ووجد أن أرخص هذه الأساليب هو الاتصال المباشر، حيث وجد أن تكلفة هذا الأسلوب تصل إلى ثلث تكلفة البدائل الأخرى، هذا برغم أن رواتب المعلمين تمتص قرابة ٨٠٪ من النفقات التعليمية الحكومية.

وفي ضوء العرض السابق يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التي من شأنها ترشيد النفقات التعليمية الحكومية في مصر وزيادة فعاليتها. وهي:-

١- رفع الرسوم الدراسية للطلاب مع فهم الطلاب لدوافع هذا الرفع بما لا يمثل عبءاً سياسياً على الدولة والأفراد، وبما يتيح الفرصة لمزيد

من مشاركة الأفراد في تحمل مسئولية التعليم، ويكون ذلك في التعليم العالي بشكل أوضح.

٢- تقليل أعداد العاملين في ميدان التعليم وذلك بمراجعة نصيب المعلم من التلاميذ والتأكد من عدم تكدس المعلمين في المدارس، وكذلك بالنسبة للإداريين حيث يوجد في كل مدرسة عدد كثير من النظار والوكلاء ومديري الإدارات التعليمية والمعاونين، إلى غير ذلك.

٣- ضبط الانحرافات المالية والتخلص من الهدر والإنفاق غير الموجه.

٤- تجريب استخدام فكرة الدعم التعليمي للطالب مقابل عقد مشاركة بين أسرة الطالب وجهة الدعم.

٥- استخدام نوعية خاصة من الضرائب المحلية تجمع لصالح تعليم غير القادرين.

٦- تجريب استخدام البيئة المفتوحة في تحقيق الأهداف التعليمية المدرسية لمزيد من ربط التعليم بالبيئة والخبراء فيها.

٧- تقليل الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، وتحويل الفرق لصالح التعليم الأساسي والريفي.

ثانياً: النفقات العائلية في التعليم:

يشكل الإنفاق الحكومي على التعليم واحدة من آليات توزيع الدخل في المجتمع، فبقدر استفادة جميع فئات المجتمع من هذا الإنفاق تكون فرص الحراك الاجتماعي وتوزيع الدخل في المجتمع، حتى أنه يمكن القول إن التعليم كان عاملاً قوياً من عوامل ارتقاء الحراك الاجتماعي خلال الفترة الناصرية[٢٣].

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن هناك علاقة قوية بين انخفاض مستويات التعليم والفقر خاصة في الريف، حيث توضح أنه توجد فئة الفقراء وشديدي الفقر في مصر طبقاً لأرقام عام ١٩٨٦ بنسبة ٣٧٪ من سكان الريف تقابلها ٦١٪ من سكان الريف من الأميين، وفي الحضر بنسبة ٣٣٪ تقابلها نسبة ٣٥٪ من الحضر من الأميين[٢٤].

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٥٠٪ من النفقات التعليمية الحكومية توجه إلى التعليم العالى الذي لا يستفيد منه سوى ١٠٪ فقط من أسر المجتمع مما يؤكد أن العبء المالي على الأسرة لا زال كبيراً، ومن ناحية أخرى يشير ذلك إلى مؤشرات انسحاب المجانية وانحسارها بدرجة كبيرة في مصر.

ولهذا فإن البنك الدولي يؤكد في كافة تقاريره على ترشيد النموذج الحالي لتوزيع الموارد المالية على التعليم لكونه غير عادل وغير قابل للاستمرار في ضوء سياسة التكيف الهيكلي (السوق) التى تأخذ بها مصر حاليا[٢٥].

وأمام تحديات عجز الموازنة وسوء توجيه الموارد المالية المخصصة للتعليم يكون من الضروري تقليل الإسهام المالي الحكومي إلى أقل مستوى ممكن في مجال التعليم[٢٦]، وذلك بأن تتيح الدولة الفرصة للمشاركة في الجهود التعليمية، وقد أثبتت الدراسات التربوية ضرورة مشاركة الأفراد في تمويل التعليم لا لأسباب اقتصادية فحسب بل لضمان تحقيق أعلى فاعلية من التعليم ولمشاركة الآباء في صنع القراء التعليمي للأبناء.

ومن نفس المنطق توجد ضرائب خاصة للتعليم تحددها الجهات المحلية وهو نمط ضريبي تأخذ به بعض الولايات الأمريكية.

ويزداد دور المجتمعات المحلية والإقليمية في تمويل التعليم في الدول التي تأخذ بنظام اللامركزية في إدارة وتمويل التعليم، كما تلعب المعونات الخارجية دوراً في التعليم في الدول النامية والمتخلفة، أما الأسرة والأبناء فإن إسهاماتهم في تمويل التعليم تظل قائمة بشكل غير رسمي من خلال ما يتحملونه من نفقات تعليمية للأبناء، تنفق في تمويل دورس خصوصية أو في انتقالات أو في شراء ملابس أو في غير ذلك.

وعند مناقشة الأسس الفلسفية والفكرية التى تقوم عليها مساهمة الآباء في تعليم الأبناء نجد أن مشاركة الوالدين المناسبة في تعليم الأبناء قد تتعارض للوهلة الأولى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث تختلف الفرصة التعليمية في نوعها ومستواها من تلميذ لآخر، حسب المستوى الاقتصادي للأسرة ولا يتفق تمايز الطلاب هنا مع ما بينهم من فروق عقلية أو جسمية. ذلك أن تحمل النفقات التعليمية لا يرتبط فقط بفكرة المنفعة، وإنما يتوقف على القدرة التمويلية للممول، والتى تختلف من فرد لآخر داخل الدولة ومن دولة لأخرى حسب الاتجاه الأيديولوجي الذى تؤمن به(٢٧).

وعندما يسهم الآباء بفاعلية في تعليم الأبناء فإنهم يتحمسون لمتابعة نتائج عمليات التعليم، مما يوجد نوعاً من التناسق بين المدرسة والأسرة، هذا التناسق يجنب الطفل مواقف الصراع التي يمكن أن يعيشها وتؤثر في تشكيل شخصيته.

ولقد أثبتت الدراسات التربوية أن التلميذ الواحد في المدرسة الابتدائية الحكومية يكلف ما يقرب من ٤,٨٪ من دخل الأسرة، وأن التلميذ في المدرسة الإعدادية الحكومية يكلف الأسرة ما يقرب من ٧,١٪ من دخل

الأسرة وذلك حسب أسعار عام ١٩٨٥[٢٨].

كما بينت دراسة أخرى أن هذه المساهمة تصل إلى ١٥٪ من دخل الأسرة للتلميذ في الصف الثالث الإعدادي إذا انتظم في الدروس الخصوصية، هذا مع مراعاة أن هذه النسبة تختلف بالنسبة للأسرة التي ترسل أبناءها للمدارس الخاصة وهي تتميز بمتوسط دخل سنوي كبير يصل إلى ضعف الدخل السنوي لأولئك الذين يتركون أبنائهم في المدارس الحكومية[٢٩].

وتختلف نسبة التكلفة العائلية للتعليم من دولة لأخرى، ففي دراسة للمركز القومي للإحصاء التربوي بواشنطن (١٩٩٢) تبين أن تكلفة الأسرة تتراوح بين ٨ - ١٠٪ من التكلفة غير الحكومية للتعليم بينما تحتل التكلفة الحكومية قرابة ٢٠٪ من جملة التكلفة التعليمية الحقيقية[٣٠].

وتؤكد بعض الدراسات على أهمية المشاركة العائلية في تحمل نفقات التعليم لضمان توفير الفرصة التعليمية التى تريدها لأبنائها خاصة مع تبني مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قد تترك بصماتها إذ تأثيرها المباشر في مستوى أداء الخدمة التعليمية في صورة خفض الإنفاق على التعليم، وبالتالي تسارع تدهور الكفاءة أو على الأقل عدم التحسن في الأداء[٣١].

ثالثاً: الاحتياجات المالية للمدرسة ودور المعلم في تلبيتها:

من الطبيعي أن يترك لمدير المدرسة قدراً من المرونة في الإنفاق المالي على بعض الاحتياجات اليومية بالمدرسة، ولكن مع قلة الاعتمادات المالية غالباً ما يحدث العجز في الإنفاق على ما تحتاجه المدرسة في تسيير العمل اليومي، ويترتب على هذا أن تبحث المدرسة عن مصادر جانبية لتمويل هذه الأغراض.

ومن جوانب الصرف التي تبحث المدرسة عن أطراف أخرى لتمويل الإنفاق عليها شراء أوراق الطباعة للامتحانات - أدوات النظافة (مكنسة - مسَاحة - مسحوق نظافة - ديتول - سلال - مفارش) وكذلك أحياناً يحتاج بعض المعلمين أشياءاً لحفز الطلاب على العمل والتحصيل من حلويات وصور وأقلام وكراسات ومساطر إلى غير ذلك من أشياء قد يتبادر إلى الذهن بساطة الإنفاق عليها أو عدم ضرورة تخصيص مبالغ مالية رسمية بشأنها، لكنها ذات أهمية بمكان بحيث تؤثر على فاعلية الأداء التربوي في مدارسنا.

ويصعب استخدام مصادر أخرى للإنفاق على هذه الجوانب، حيث يرفض الكثير من أولياء الأمور المشاركة المالية الفعالة أو التبرع نظراً لضعف المستوى الاقتصادي للطلاب في بيئة المدرسة أو لصعوبة الاتصال بهم لتحقيق هذه الأغراض المالية بالمدرسة، ولكل هذا غالباً ما نجد المعلم ينفق من جيبه الخاص في تمويل الإنفاق على هذه الاحتياجات، برغم الضغوط الاقتصادية الملقاة على كاهل المعلمين والجهاز الإدارى بالمدرسة، هذا في الوقت الذي تنادي فيه هذه الفئات بضآلة الأجور التي تتقاضاها وعدم ملاءمتها لاحتياجاتها المعيشية.

ومما لا شك فيه أن الظروف الاجتماعية والمهنيـة لـدى أفـراد القـوى البشرية تؤثر فـي طـرق الإنتاجيـة ومسـتواها، فالعـامل المنتـج الـذي يحيـا ظروفـاً اجتماعيـة عاديـة وتلبـي حاجاتـه المهنيـة ولا يشـوب حياتـه أيـة مشكلات اقتصادية يميل إلى أن يحقق مستوى أرقى من الإنتاجية، وإلى أن يكون أكفأ وأفضل من نظيره الذي يعاني مـن مثـل هـذه المشـكلات. وإلـى جانب ذلك فإن ظروف العمل اليومية الخالية من مشكلات مالية واجتماعية قد تؤدي إلى تعاظم حـب العمل والإخلاص فيه.

وبالطبع فإن مستوى الإدارة المدرسية وكفاءتها فـي تخطـي الأزمـات المالية التي تواجه المدرسة عامل هام في التخفيـف عـن كـاهل المعلـم مـن مثل هذه الأعباء المالية.

إن اهتمام المعلم بسدّ هذه الاحتياجات من أجره الخاص بتضحية مالية هو في حاجة لها لسد احتياجاته المعيشية؛ يعدّ غيرة منه علـى نجـاح دوره التربوي والتعليمي وتحقيق مستوى أفضل من الفاعلية. وهذا بالطبع يختلف كماً ونوعاً من معلم لآخـر، ومـن مدرسـة لأخـرى، ومـن مرحلـة تعليميـة لأخـرى.

كماً أن فاعلية هذه النفقات يختلف مـع نفس المتغيرات، الأمـر الـذي يجعل هذه الدراسة الأولى من نوعها في البيئة المصرية والعربيـة، والـذي يجعل أمر دراستها خطوة هامـة فـي تحسين أوضـاع المعلمين فـي بلادنـا وفي تطويـر فاعليـة التعليم عـن طريـق تصحيـح بنيتـه الأساسـية البشـرية والمادية.

رابعاً: النفقات التعليمية للمعلمين كواحدة من الضغوط المهنية:

تؤكد البحوث التربوية والنفسية أن عدم كفاية رواتب المعلمين لمتطلباتهم يعدّ أحد مسببات الضغوط المهنية لديهم، حيث يشعر المعلمون أن الراتب الشهري هو المقابل المباشر للجهد الذي يبذلونه في العمل، فإذا كان الجهد المبذول لا يناسب الراتب، كانت هناك ما يمكن أن نطلق عليه الأزمة المهنية بين جيوش المعلمين.

ومن ناحية أخرى إذا كانت رواتب المعلمين لا تكفي ما عليهم من أعباء ومطالب معيشية بما يمكنهم من الظهور بمظهر اجتماعي لائق بين الأفراد في البيئة المحلية والإقليمية؛ فإن مهنة التعليم تكاد تفقد من يتحمسون ويتصدّون للدفاع عنها متخذين الدافع المادي والاجتماعي أساساً لجذب العناصر المتميزة إليها والحفاظ عليهم، هذا بالمقارنة بغيرهم من العاملين في الدولة من حيث ساعات العمل وسنوات الإعداد القبلي واحتياجات التدريب أثناء الخدمة إلى غير ذلك من متغيرات تؤثر في تحديد مستوى الأجور في المهنة.

ولهذا فإن مقارنة أوضاع المعلم بأوضاع غيره من العاملين في مهن أخرى قد تفيد في معرفة حجم تلك الضغوط التي تؤثر على عصب العملية التعليمية وهو المعلم.

وقد بينت بعض الدراسات أن قرابة ٤٥٪ من المعلمين يشعرون بعدم الرضا عن المهنة بسبب قلة الامتيازات المالية للمهنة عن غيرها من المهن الأخرى، وإن فرص الترقي لا ترتبط بتحرك اقتصادي لدى

المعلم[٣٢]، كما أكدت دراسة للمؤلف على انخفاض أجور المعلمين والعاملين في حقل التعليم عن دخول غيرهم من العاملين في قطاع الصناعة وعدم كفاية أجورهم لمطالبهم المعيشية[٣٣].

وفي دراسة حول الضغوط المهنية لدى المعلمين تبين أن عدم كفاية الرواتب تعدّ من أبرز مسببات هذه الضغوط المهنية، ويرتبط بهذا العامل زيادة الأعباء المهنية والمالية حيث يضطر المعلم للإنفاق على المهنة من جيبه الخاص لشراء بعض المتطلبات الضرورية لحسن سير العمل التعليمي[٣٤].

كما أكدت دراسة هيبز وآخرون Hipps & Others (١٩٩١) على عينة من معلمي المدارس العامة بلغت ٥٧٣ فرداً أن الضغوط المالية للمهنة ممثلة في قلة الرواتب والحوافز والنفقات المالية للمهنة تعدَ من أبرز الضغوط المهنية لديهم[٣٥].

كذلك بينت دراسة لورنس بسطا (١٩٩٠) على أهمية الضغوط المالية لدى المعلمين باعتبارها من العوامل الأساسية المؤثرة في إحساس المعلم في مرحلة التعليم الأساسي بالضغط النفسي[٣٦].

وحول الأعباء المالية لدى معلمي المرحلة الثانوية بينت دراسة ديفيد وآخرون David & Others (١٩٩٢) أهمية الأعباء المالية بين ضغوط معلمي المرحلة الثانوية المهنية، كما بينت أن هذه الأعباء تختلف في شدتها من مرحلة لأخرى، كما تختلف حسب بيئة المدرسة وكثافتها، وأشارت الدراسة إلى الآثار النفسية للضغوط المالية الملقاة على معلمي المرحلة الثانوية وجاء في مقدمتها اللامبالاة والاكتئاب.

وأكدت دراسة روبرت س. Robert S. (١٩٨٩) أن المطالب المالية الزائدة[٣٧] للمهنة لدى معلمي المرحلة الثانوية تعد في مقدمة الضغوط المهنية لديهم[٣٨].

وفي استراليا قام كل من بنش وإليزابيث Punch & Elizabeth بدراسة عن الضغوط النفسية لدى معلمي المدارس الثانوية واستهدفت التعرف على الفروق بين معلمي ومعلمات المدارس الثانوية كما استهدفت التعرف على الفروق بين معلمي ومعلمات المدارس الثانوية في إحساسهم بالضغوط النفسية. وطبقت الدراسة على عينة قوامها ٥٧٤ فرداً، وبينت أن النفقات المالية التي ينفقها المعلم في شئون العمل تمثل أحد هذه الضغوط، هذا في الوقت الذي يعاني فيه المعلم من عدم ملائمة التسهيلات المادية المتاحة.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه النفقات لدى المعلمين أكبر مما هي لدى المعلمات[٣٩]، وأكدت على هذه النتائج دراسات أخرى سويدية ونرويجية وأمريكية على مراحل تعليمية مختلفة فيما قبل التعليم الجامعي.

وفي ضوء العرض السابق لبعض الدراسات حول نفقات المعلمين المهنية وما يرتبط بها من ضغوط مهنية يتضح الآتي:-

١- أن نفقات المعلم المهنية ليست قاصرة على معلمي مرحلة تعليمية معينة بل تشمل جميع معلمي المراحل التعليمية بدرجات متفاوتة.

٢- أشارت بعض الدراسات إلى مسببات هذه النفقات أو الضغوط المالية والتي كان منها عدم ملاءمة التسهيلات المالية المتاحة بالمدرسة وسوء العلاقة مع أولياء الأمور، وسوء العلاقة مع الرؤساء.

وانطلاقاً من ذلك يتضح أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي اهتمت بنفقات المعلم المهنية وطرق تخفيف الضغوط المالية عليه وهذا ما يسعى البحث الحالي إلى دراسته.

خامساً: النفقات المهنية للمعلم: مفهومها وأهميتها وأهم بنودها:

يستهدف البحث الحالي الوقوف على حجم النفقات المهنية للمعلم في مراحل التعليم قبل الجامعي، ويتطلب ذلك الوقوف على مفهوم هذه النفقات ومبرراتها وأنواعها، وما تسببه من ضغوط على أوضاع المعلم الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

تشير المعاجم العربية إلى أن النفقة هي كل ما يضحي به الفرد للحصول على خدمة معينة يرغب التمتع بها. وهي تختلف عن التكلفة في أن الأخيرة يتبعها فوائد ينتظرها صاحب التكلفة، بينما يضحي المنفق دون أن يحسب ما يعود عليه، ويحسب البعض نفقات تربية الأولاد تحت مفهوم النفقة، بينما تدخل نفس النفقات تحت مفهوم الكُلفة في إطار المفهوم الرأسمالي للتكلفة التربوية بمفهومها الشامل.

وفي ضوء هذا يمكن تعريف النفقات المهنية للمعلم بأنها تلك الأموال التي ينفقها المعلم من جيبه الخاص في الأغراض التعليمية مثل طباعة الامتحانات وشراء الخامات اللازمة لتنفيذ الدروس إلى غير ذلك من نفقات لا توفرها إدارة المدرسة ويتطلب نجاح العمل التعليمي أداءها.

وتحتل هذه النفقات وإن قلّت أهمية كبيرة من الناحية التربوية والاقتصادية والاجتماعية، لما يلي:

١- أن هذه النفقات تعدّ مصدراً جديداً لتمويل الخدمات التعليمية المتكاملة في مدارسنا، وهي تمثل زيادة مباشرة في تكلفة الخدمة التعليمية وتكلفة التلميذ، الأمر الذي تصبح معه حسابات تكلفة التعليم في مصر أو غيرها من بلدان العالم حسابات مضللة أو غير دقيقة إن لم تأخذ في الحسبان هذه النفقات، هذا وإن كانت بعض الأبحاث قد راعت ذلك بالفعل في البيئة الأمريكية.

٢- أن هذه النفقات يدفعها المعلم من جيبه الخاص بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لبنود نفقة المعلم المهنية، الأمر الذي يمثل عبئاً مالياً على كاهل راتب المعلم الذي يعاني في الأساس من قصور عبرت عنه البحوث والدراسات السابقة وكافة أنواع الاتصال بفئات مختلفة من المعلمين. وقد يترتب على ذلك صعوبة تحقيق المستوى الاجتماعي المناسب للمعلم، حيث يتفق معظم الباحثين على أن الضغوط المالية للمهنة تسبب الكثير من أعراض القلق والضيق من الاستمرار في المهنة، كما قد تدفع المعلم إلى خفض الجهد الذي يبذله داخل المدرسة.

٣- وتعدّ هذه النفقات المالية من الناحية التربوية ذات أهمية كبيرة حيث إنها تنفق بشكل مباشر في بنود صرف ضرورية يقدرها المعلم، ولهذا فإن التضحية من جانب المعلم بهذه الأمور تعبر عن حرص ورغبة قوية لدى العلم على إنجاح الموقف التعليمي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن هذه النفقات يعبر وجودها، بل وتزايدها عن

زيادة فاعلية التعليم ورفع مستوى الخدمة التعليمية.

٤- يعبر حجم هذه النفقات عن حجم أزمة تمويل التعليم على المستوى المؤسسي وعجز النفقات عن سدّ حاجات المدارس في تسيير العملية التعليمية، وعادة ما يتطلب العمل اليومي بعض النفقات لشراء أدوات نظافة أو أدوات كتابية إلى غير ذلك.

٥- قد يفتح هذه النفقات المهنية للمعلم ملف تكافؤ الفرص التعليمية لمحاولة التأكد من تقديم نفس المستوى من الخدمة التعليمية في كافة المدارس باختلاف قدرات المعلمين على التضحية بجزء من رواتبهم؛ الأمر الذي يمثل مزيداً من التهديد لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي تجتهد الدولة في سبيل تحقيقه منذ فترة طويلة.

ويمكن تصنيف بنود صرف هذه النفقات كما يلي:-

١- نفقات ثقافية في دفع الرسوم عن بعض الطلاب للمشاركة في المباريات والمسابقات وفي القيام بالأنشطة الثقافية للصف لشراء أوراق وألوان وأقلام، وشراء هدايا تفوّق للطلاب إلى غير ذلك.

٢- نفقات في المجال الاجتماعي في دفع الرسوم عن بعض الطلاب في القيام بالرحلات التي تنظمها المدرسة، أو في القيام بواجبات الضيافة في الاجتماعات المدرسية.

٣- نفقات لمساعدة بعض الطلاب وشراء الزيّ المدرسي المناسب لهم أو أدوات مدرسية ورسوم دراسية عنهم، أو إعطاء مصروف لبعض الطلاب.

٤- نفقات مدرسية، طباعة امتحانات شهرية، أو طباعة دفاتر خاصة بالمدرسة، أو شراء أدوات تلزم للتدريس الصفي مثل الطباشير.

٥- نفقات شخصية هامة للمهنة، لشراء ماسك طباشير أو مؤشر أو أدوات لصناعة وسائل تعليمية من جيبه الخاص أو نفقات للانتقال من وإلى المدرسة، أو نفقات شراء أدوات هامة للعمل من كشكول تحضير وأوراق لعرض الدرس وحافظة للأوراق ... إلى غير ذلك.

وكما هو واضح فإن بنود الصرف السابق الإشارة إليها لا يتوافر في غالبية المدارس الدعم المناسب لها، أو لا يتوافر الدعم الخاص بها بالمرة، الأمر الذي يجعل المعلم يضحي بجزء من ماله الخاص في سبيل سد هذه المتطلبات.

سادساً: النفقات المهنية للمعلم وفاعلية التعليم:

يرى عبدالفتاح جلال أنه يوجد بعض الخلط بين مفهومي الكفاية Efficiency والفاعلية Effectiveness، ولعل ذلك يرجع إلى اشتراك كل منهما في أصل لغوي واحد(٤٠).

ويرى فراكمان Frackmann أن الفاعلية أو الفعالية هي العلاقة بين المخرجات والأهداف وهي ما يميز تحقيق الأهداف. فقد يكون تحقيق الأهداف على المستوى الكمي دون الكيفي، أو على المستوى الفني دون المستوى الاقتصادي. وبالتالي لزم أن نتأكد من الفاعلية الاجتماعية للتعليم أو الفاعلية الاقتصادية للتعليم(٤١).

ويرى فلوراكس Florax، وكولمان Koelman أن الفعالية هي العلاقة بين الأهداف والمخرجات(٤٢)، وعلى ذلك فالفاعلية التعليمية هي مدى تحقيق الأهداف التعليمية في المخرجات التعليمية للمؤسسة، وهي تقترب من الكفاية التعليمية للمؤسسة التي يقصد بها العلاقة بين المدخلات والمخرجات، كما تعبر النسبة بين المدخلات والمخرجات عن إنتاجية التعليم.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: كيف يمكن تحسين فاعلية التعليم؟

وبالطبع الأمر يتطلب معرفة المؤشرات التي تتحكم في هذا المتغير، **ومن هذه المؤشرات:-**

١- معدلات القبول في المراحل التعليمية المختلفة:

يعكس عدد الطلاب الذين يسعون للالتحاق بالتعليم وهؤلاء الذين يعملون على البقاء فيه معدل الطلب الاجتماعي على التعليم في المجتمع، كما يعكس مدى فاعلية التعليم على المستوى الكمي، وقد فسر كومبز زيادة الطلب على التعليم بزيادة الطموح لدى الآباء واعتبار التعليم أساس التنمية البشرية والمادية.

ومع تزايد معدلات القبول ازدادت المخصصات المالية للتعليم، حيث بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم في مصر ٢٢٤٠,٧ ألف جنيه بنسبة ٥,٩٪ من موازنة الدولة عام ١٩٩١/٩٠، ثم ازدادت إلى ٤٣٩٧ ألف جنيه عام ١٩٩٤/٩٣، ثم زيدت إلى ٥٦١٠ ألف جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ وذلك للتعليم قبل الجامعي.

وإذا كانت مؤشرات الموازنة ليست دليلاً على التحسن في فاعلية التعليم فإن مؤشر تكلفة التلميذ يكون أكثر تعبيرا، وتشير الإحصاءات إلى أن تكلفة الطالب في التعليم قبل الجامعي قد تزايدت من ١٨٩ جنيهاً إلى ٣٣٤ جنيهاً خلال نفس الفترة ٩٠ – ١٩٩٥، وفي التعليم العالي تزايدت تكلفة الطالب من ٤٢٧ جنيهاً إلى ١١٢٢ جنيهاً بنسبة قدرها ١٦٣٪ خلال نفس الفترة(٤٣).

وإن كان مؤشر تكلفة التلميذ ليس بالدرجة الكافية للتعبير عن فاعلية التعليم، فالأمر يرتبط بدراسة فاعلية هذه التكلفة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة، ففي كثير من الحالات تزداد التكلفة التعليمية للتلميذ دون أن يقابلها تحسن ملموس في فاعلية التعليم لعوامل ترتبط بارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وزيادة رواتب المعلمين وأجورهم إلى غير ذلك من تغيرات.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلاب في التعليم الجامعي لكل مائة ألف من السكان قد انخفض خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠(٤٤). في حين أن بيانات مصر تعد أفضل من بيانات الدول العربية والدول النامية بوجه عام باستثناء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية.

٢- أعباء النظام التعليمي:

يواجه التعليم في مصر العديد من المشكلات المتصلة بالمباني والتجهيزات والمعلم والمنهج وغير ذلك. ومن الطبيعي أن تواجه الدولة مع زيادة الأعباء مشكلات في هذه العناصر، وتشير الإحصاءات إلى أن ٣٨٪ من الأبنية التعليمية غير صالحة للاستخدام، كما أن هناك عجز في الأبنية بلغ ١٤٤ مدرسة عام ١٩٨٥، وقد بلغت مؤشرات التسرب ١٤,٣٪

بين البنات، ١٦٪ بين البنين عام ١٩٩٤، هذا بجانب ارتفاع أسعار الخدمات التعليمية وزيادة معدلات التضخم الاقتصادي والتي تعمل على زيادة الأسعار وزيادة حجم العمالة غير المنتجة[٤٥]. ولهذا فإن الخطة التعليمية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ استهدفت زيادة عدد الفصول المفتوحة من ٢٨٤ ألف فصل عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٣٢٨ ألف فصل عام ١٩٩٧/٩٦ في التعليم العام[٤٦].

٣- رواتب المعلمين وأجورهم:

يحتل بند الأجور والحوافز المالية للمعلمين والعاملين في المؤسسات التعليمية النسبة العظمى من موازنة الوزارة، وتتبنى الدولة اتجاه إصلاح أحوال المعلمين، وذلك باعتماد الخصصات المالية اللازمة لدعم حوافز المعلمين المالية، وزيادة مكافآت أعمال امتحانات النقل والشهادات العامة، ودعم صندوق الزمالة للمعلمين، كما اهتمت الوزارة بزيادة الأجور بنسبة بلغة ٢٥٨٪ للمعلمين عام ١٩٩٠.

ولا شك أن زيادة أجور المعلمين مؤشر هام في فاعلية التعليم، فكلما حدث تقارب بين الجهد الذي يبذله المعلم وأجوره ورواتبه؛ كلما كان ذلك دافعاً لمزيد من الجهد وتحسين فاعلية التعليم.

٤- التمويل وتأثير مستوى الأسعار:

يستخدم التعليم عدداً من التقنيات والأجهزة التتكولوجية الحديثة مثل الحاسبات الآلية وأجهزة الفيديو والعرض إلى غير ذلك من الأجهزة التي تحتاج مزيداً من التمويل والإنفاق سنوياً[٤٧]. ويعد هذا العامل من أبرز

مؤشرات فاعلية التعليم، بقدر ما يتاح للمدرسة من تجهيزات وما يتاح لها من تمويل، يتحدد مستوى فاعلية وكفاية التمويل في تحقيق أهدافه.

ويعتبر بند التجهيزات التكنولوجية المسئول الأول عن زيادة معدلات كلفة التلميذ التي برزت هذه السنوات كظاهرة عالمية تعاني منها البلدان النامية والمتقدمة، إلا أنها أكثر وضوحاً في البلدان العربية والأفريقية(٤٨).

ويرتبط بقضية التمويل أيضاً ما تتجه إليه بعض البلدان من مديونية خارجية كمعونات خارجية لدعم المؤسسات التعليمية، ويحدث أحياناً أن توجه هذه المعونات إلى مصارف ليست في حاجة إلى هذا التمويل، مما يزيد من كلفة التلميذ دون أن يصحب هذه الزيادة تحسن واضح في فاعلية التعليم، ولا يخفى ما وراء هذه المنح والقروض من قيمة سياسية واجتماعية سلبية أو إيجابية بخلاف جدواها الاقتصادية(٤٩).

ويضيف البعض إلى العوامل السابقة العامل الأيديولوجي الذي يجعل مصر اليوم تعتبر التعليم قضية أمن قومي(٥٠)، وقد عبر عن هذه السياسة وزير التعليم المصري، في مقولته عام ١٩٩٧ "إن التعليم اليوم محور أساسي في تحقيق الأمن القومي بمعناه الشامل والحضاري الذي بدأناه"(٥١).

ويؤثر متوسط الأسعار في تحقيق الأهداف التعليمية باستخدام التمويل المتاح، ولعل هذا هو السبب في تزايد المخصصات المالية للتعليم دون أن يقابل هذه الزيادة تحسناً في فاعلية التعليم.

وتشير الإحصاءات إلى تزايد جملة الإنفاق على التعليم في مصر بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ عنها عام ١٩٩٣/٩٢(٥٢)، وتؤكد الدراسات التربوية على أن الاستخدام الرشيد للموارد هو أساس تحقيق أعلى معدلات

الفاعلية في التعليم[٥٣].

ومن خلال العرض السابق تتضح أهم المتغيرات المؤثرة في فاعلية التعليم، وقد جاءت أجور المعلمين وتمويل التعليم من بين هذه المتغيرات ... ونظراً لعجز التمويل المتاح للمدرسة لتسيير العمل التعليمي، فإن هناك حاجة لمزيد من الأموال؛ الأمر الذي يدفع المعلم ليسد هذا العجز من جيبه الخاص.

وهذا يؤكد أهمية هذه النفقات في تحسين فاعلية التعليم، وسوف توضح الدراسة الميدانية أهمية هذه النفقات في فاعلية التعليم من وجهة نظر مديري ونظار المدارس.

سابعاً: أطروحات لترشيد نفقات المعلم المهنية:

يحتل جزء الإنفاق الحكومي من التكلفة التعليمية للطالب اهتماماً كبيراً في مختلف دول العالم، ويتم إنفاق هذا الجانب في رواتب المعلمين والهيئات العاملة في ميدان التعليم. بجانب بناء وتجهيز الأبنية التعليمية ومصروفات جارية للتعليم.

ونظراً لزيادة هذه النفقات بالنسبة للإنفاق الحكومي جاء اهتمام بحوث تكلفة التعليم باقتراح الأساليب المناسبة لترشيد الإنفاق على التعليم، وقد قدمت دراسات كل من شكرى عباس (١٩٧٣)، والعدوى (١٩٧٤)، وجوهر (١٩٨٠)، أطروحات هامة لترشيد الإنفاق التعليمي، كما قدمت دراسة للمؤلف بعض المقترحات لترشيد الانفاق في ميدان التربية الخاصة في مصر، وقدمت دراسة محروس إسماعيل خطة لترشيد الإنفاق الحكومي قامت على عرض رسوم إضافية لتغطية جزء من هذه النفقات،

كما اقترح تقديم قروض تعليمية للطلاب(٥٤).

وقد أبرزت البحوث الأجنبية إمكانية ترشيد الإنفاق على التعليم عن طريق زيادة الرسوم الدراسية كما حدث في سنغافورة والفلبين واستراليا طالما أن هناك فهم من قبل الطلاب لدوافع هذه الزيادة لتقليل رد الفعل السياسى(٥٥).

وقد فطنت بعض الدراسات إلى أن وجود هدر كبير وسوء في توزيع الميزانية وصرفها هو من أكثر أسباب أزمة تمويل التعليم في البلدان العربية(٥٦)، ولهذا كان رفع الرسوم الدراسية وعلاج أسباب الهدر من أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم.

واتجهت بعض الدراسات إلى ترشيد الإنفاق عن طريق إنقاص عدد المعلمين والعمالة الزائدة في التعليم، وعن طريق تقليل قيد الطلاب والحد من التوسعات الرأسمالية الجديدة من المباني التعليمية وتجهيزاتها، كما في دراسة باربارا ودينيس Barbara & Dennis (١٩٩٣) التي ركزت على أثر الإعانات وتقليل التكاليف الإدارية وعلاج الإهمال في خفض النفقات التعليمية(٥٧).

ولا يعني ترشيد الإنفاق عملية تقليل النفقات، بل قد يعني زيادة فعاليتها وتحقيق كفاءة أعلى للإنفاق، وقد اتجهت بعض الدراسات إلى ترشيد الإنفاق عن طريق هذا المدخل مثل دراسة ديفيد وجيف David & Jeff (١٩٩٧)، التي قدمت أربع مبادرات، لتقليل تكلفة التعليم العالي في أمريكا تتعلق بتطور برامج الحاسب الآلي، وأنشطة الانترنت لتحقيق مزيد من الأهداف التربوية(٥٨).

ولا شك أن ترشيد الإنفاق على التعليم أصبح اليوم الموضوع الأساسي في الأوساط السياسية والاقتصادية والتربوية؛ نظراً للتزايد الملاحظ والمستمر في النفقات التعليمية الحكومية والعائلية، خاصة خلال الربع الأخير من القرن، حتى إن مسئولية التعليم أصبحت كاملة في أيدي الطلاب وأسرهم في بعض الولايات المتحدة الأمريكية حسبما جاء في دراسة فيليب ماكارتي Philip M. (١٩٩٦)[٥٩]، وبالطبع أدى ذلك إلى تناقص إقبال الطلاب من الأسر الفقيرة على التعليم، وبالتالي أصبح لترشيد الإنفاق تأثيرات ضارة على نجاح الدولة في أداء رسالتها التعليمية والإضرار بحقوق المواطنين، فمن حق المواطن على الدولة التمتع بفرص تعليمية متكافئة دون التمييز لعوامل مادية أو عرقية أو دينية أو بيئية.

ومن أبرز أطروحات ترشيد الإنفاق على التعليم التي يمكن الإفادة منها في ترشيد نفقات المعلم التعليمية موضوع البحث ما يلي:-

١- زيادة الرسوم الدراسية مع ضرورة فهم الطلاب لدواعي هذه الزيادة.

٢- تقليل أعداد العاملين في قطاع التعليم من عاملين وإداريين.

٣- تقليل قيد أعداد الطلاب الأجانب أو قبولهم بنفقات خاصة.

٤- زيادة أعداد المقيدين في التعليم العالي.

٥- دراسة مصادر الانحراف الإداري وتقليل الهدر والإنفاق الترفي.

٦- التفكير في استخدام تقنيات تربوية أقل تكلفة وأكبر فاعلية.

٧- رفع مستوى تحصيل الطلاب وتحسين فاعلية التعليم بوجه عام وربطه بسوق العمل.

٨- التفكير في استخدام صيغ تعليمية أقل تكلفة مثل التعليم الريفي.

٩- استخدام فكرة الدعم التعليمي للطالب مقابل عقد مشاركة.

١٠- تجريب استخدام نوعية خاصة من الضرائب المحلية لصالح التعليم.

وعلى ذلك يمكن النظر إلى هذه الأطروحات على أنها تتمايز إلى ثلاث مجالات: المجال المحاسبي والمجال الإداري والمجال التربوي، حيث تعرض الأطروحات المحاسبية زيادة الرسوم الدراسية والبحث عن مصادر تمويل جديدة مثل عقود المشاركة أو الضرائب التعليمية، وتعرض الأطروحات الإدارية زيادة أعداد الطلاب وتقليل أعداد العاملين في قطاع التعليم، وإصلاح الانحرافات الإدارية وتقليل الهدر، كما تعرض الأطروحات التربوية زيادة فاعلية التعليم عن طريق صيغ تعليمية جديدة أقل تكلفة.

ومن ثم فإنه يمكن النظر في ترشيد نفقات المعلم التعليمية عن طريق:-

١- تشكيل صندوق لتمويل الأنشطة اليومية للتعليم الصفي:

يعتبر وجود هذا الصندوق ذو أهمية كبيرة في تمويل الأنشطة اليومية المهنية وغير المهنية، ويمكن تمويل هذا الصندوق من مساهمات عينية محلية، أو من تبرعات الطلاب القادرين، أو من أرباح أنشطة استثمارية مدرسية مثل مقصف المدرسة أو ورشة المدرسة وقطاع الإنتاج إن كان يتبع للمدرسة، أي أن يترك للقطاع الخاص الفرصة لتمويل هذا الصندوق بما يخفف العبء عن الدعم الحكومي.

ولا شك أن تمويل هذا الصندوق سوف يحمي المعلم من الإنفاق من جيبه الخاص، وسوف يضمن تحقيق الفاعلية في القيام بالأنشطة المهنية المختلفة التي يقوم المعلم بتمويلها في الوقت الحالي، على أن تتاح الفرصة للمعلم في الصرف من هذا الصندوق حسبما يري من أوجه.

٢- مراجعة هيكلة ميزانية التعليم:

لا يمكن أن ننكر دور الحكومة في التعليم في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وتشير الإحصاءات إلى تزايد الاعتمادات المالية الحكومية المخصصة للتعليم، ويقترح البحث الحالى تخصيص نسبة قليلة من هذه الاعتمادات كميزانية صفية يمكن إضافتها إلى الميزانية المخصصة حالياً لإدارة المدرسة.

٣- فرض رسوم دراسية لتغطية النفقات المهنية للمعلم:

أخذت مصر على عاتقها الالتزام بمبدأ مجانية التعليم تحقيقاً لتكافؤ الفرص التعليية، ولا ضير من الأخذ بمجانية التعليم إذا كانت الدولة غنية كما هو الحال في دول الخليج البترولية. ولكن كثير من البحوث والدراسات أبرزت انسحاب المجانية من ساحة التطبيق في مصر حالياً وبدء دخول التعليم عصر الخصخصة.

والبحث الحالي لا يستهدف التمهيد لدخول مصر عصر خصخصة التعليم، بل يقترح فرض قدر بسيط من الرسوم الدراسية لتغطية النفقات المهنية للمعلم، حماية للميزانية الحكومية من جهة، ولأجور المعلمين من النفاذ في أوجه غير التي وضعت لها من جهة أخرى، والهدف النهائي من

هذه الرسوم تحسين الخدمة التعليمية ذاتها، وزيادة فعاليتها حتى يصبح للتعليم أثراً أكثر بقاءً في سلوك الفرد.

٤- استخدام سندات التعليم في تمويل نفقات المعلم:

فكرة سندات التعليم فكرة حديثة، برزت مع الستينات من هذا القرن، استهدفت ضمان وصول الدعم الحكومي إلى المستفيدين، حيث تستخرج سندات التعليم للآباء، والتي يسلمونها إلى المدارس التي يلتحق بها الأبناء، وتقوم كل مدرسة بصرف قيمة السندات التى أعادتها إلى الحكومة، وبالتالي يصل الدعم الحكومي لكل مدرسة حسب الطلب عليها[٦٠].

ويطرح البحث الحالي هذه الفكرة لا لتمويل التعليم المدرسي بصفة عامة نظراً لاعتماد التمويل في مصر على النظام المركزي والنظام الإقليمي أحياناً، بل يقترح بها استخدام سندات للتعليم الصفي تسلم للمعلمين، حيث يقوم المعلم بإعادتها إلى إدارة التعليم في الإقليم لصرف قيمتها ولضمان توجيه ميزانية تسيير التعليم في الطريق الصحيح.

والحقيقة أنه يمكن استخدام سندات التعليم بأكثر من صورة سواء للآباء أو للمعلمين أو للجهاز الإدارى في المدرسة، حيث تضمن هذه السندات وصول الدعم الحكومي وتوزيعه بأفضل شكل ممكن، كما يمكن استخدام السندات لإحداث التفريق بين إنفاق الدولة على أبناء الفقراء وإنفاقها على أبناء الأغنياء، حيث تكون قيمة السند مختلفة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتلميذ أو المدرسة أو الصف المدرس. كل هذا مع استمرار رقابة الدولة وتمويلها وهيمنتها على التعليم، مع مزيد من الشعور

بقيمة الدعم وفعاليته، ويبقى على الدولة توفير الخلفيـة القانونيـة والشـرعية اللازمة لتوثيق هذه السندات.

وقد اقترح هذه الفكرة إيفان إيلينس حيـث ذهـب إلـى أن الطفـل يتسـلم منذ ميلاده كوبونات أو سندات ذات قيمة حقيقيـة أو صوريـة متفـق عليهـا، مؤهلة لشراء وحدات تعليم Units of Educ فـي أي فـترة مـن حياتـه، وعندما يستهلك كل كوبوناته يدفع نقداً، وهي فكرة تضمن للفقراء حقهم في التعليم، وقد جرت محاولات تطبيق هذا النظام فـي مركـز دراسـة السياسـة العامة بجامعة هارفارد الأمريكية(٦١).

٥- استخدام المساهمات العينية المجتمعية:

تشجع الكثير من دول العالم عملية مشاركة المجتمع المحلي فـي دعـم الأنشطة التعليمية، وذلك عندما لوحظ عجز هذه البلدان عن تقديـم التمويـل المناسب لهذه الأنشطة، كما إن ذلـك يتيـح فـرص التواصـل بيـن المدرسـة والبيئة المحلية المحيطة.

ومن التجارب البارزة فـي هـذا المقـام مشـاركة المجتمـع المحلـي فـي نيبـال وفـي تنزانيـا، حيـث يقـوم المزارعـون ببنـاء المـدارس ومسـاكن المعلمين(٦٢).

ونحـن فـي مصـر فـي أمـس الحاجـة لقيـام المجتمـع المحلـي بهـذه المسـاهمات، لـتزويد المـدارس بالاحتياجـات الهامـة مـن الأثـاث والأجهـزة والمعامل والمكتبـات، وصيانـة المرافـق إلـى غير ذلـك مـن أنشـطة هامـة للعملية التعليمية، ويقف في مقدمتها الأنشطة المهنية، حيث يمكـن للمجتمـع

المحلي أن يتحمل تمويل هذه الأنشطة والتخفيف عن كاهل المعلمين بما يشجعهم على بذل مزيد من الجهد والنشاط.

ثامناً: النفقات المهنية للمعلم وتسعير الخدمة التعليمية:

تهتم بحوث تكلفة التعليم بتحليل وتبويب بيانات وعناصر التكاليف التعليمية، وذلك لتحديد تكلفة كل عنصر من عناصر العملية التعليمية؛ مما يسهم في تحديد التكلفة الحقيقية للوحدة الإنتاجية أو تحديد تكلفة الأداء التعليمي، وتسمى هذه العملية تسعير الخدمة التعليمية.

وتفيد هذه العملية رجال الاستثمار في التفكير في الدخول لميدان الاستثمار في التعليم في ضوء دراسة جدوى دقيقة، كما يفيد رجال الإدارة والاقتصاد والتربية في اقتراح ما يلزم لترشيد الانفاق التعليمي ومعرفة مواطن الإسراف في الإنفاق على عناصر التكلفة التعليمية، وهذا بدوره ذو أهمية في اتخاذ القرار التربوي المناسب.

وقد تعددت اهتامات بحوث تكلفة التعليم المحاسبية وتناولت جوانب محاسبية عديدة منها تقدير سعر الخدمة التعليمية وحساب تكلفة الوحدة التعليمية، واقتراح وحدات جديدة.

وحول تقدير السعر الإجمالي للخدمة التعليمية بطريقة أكثر شمولاً وسهولة، كانت أحدث المحاولات في معادلة موشى Moche (١٩٩٥) *الشهيرة* في تحليل تكلفة التعليم العام وتكلفة الطالب(٦٣)، وذلك من خلال محاور، هي:-

أ - التكاليف الشاملة والتي تضم تكاليف الانتقال والتكاليف الجانبية الأخري.

ب- تكلفة الخدمات والتي تضم تكلفة الإصلاحات والإمدادات.

جـ- التكلفة الإدارية.

د- التكلفة التعليمية: في التعليم الخاص والنظام الحكومي.

كذلك برزت في حساب تكلفة التعليم دراسة هانز Hans (١٩٩٦) التي استخدمت معادلة مخالفة لما ذهب إليه موشى Noche، وهي التكلفة الإدارية وتكلفة الأنشطة التعليمية، والتكلفة غير المباشرة وتكلفة المقرر الدراسي[٦٤].

وتضيف دراسة روبرت Robert (١٩٩٢) واحداً من المداخل الحديثة في دراسة التكلفة التعليمية وهو مدخل الأنشطة التعليمية، حيث تدرس استراتيجية محاسبة النظم التعليمية بالأنشطة، وتؤكد أن هذا المدخل يتميز بأنه يحدد الإسهامات الإيجابية للنشاط فى الأداء التعليمي الواقعي[٦٥]. ولا شك أن دراسة التكلفة التعليمية من هذا المدخل تسهم في التعرف على مدى فاعلية التكلفة التعليمية في عناصر الإنفاق وفي علاج جوانب الإنحراف، مما يزيد من فاعلية العملية التعليمية من جهة، وفاعلية التكلفة المالية من جهة أخرى.

وجاءت دراسة ويليام William (١٩٩٤) لتبرز نفقات المعلم المهنية كوحدة قياس جديدة للتكلفة التعليمية أو عنصر جديد من عناصر العملية التعليمية، ولم تسبق دراسة في اقتصاديات التعليم في مصر بدراسة هذا العنصر قبل الدراسة الحالية (حسب علم الباحث)، حيث كشفت دراسة وليام William في عينة شملت ٥٠٧ معلماً في مراحل تعليمية مختلفة وذوى خبرات مختلفة عن أن المعلم ينفق قرابة ٤٩٢ دولاراً سنوياً على التعليم داخل الصف من جيبه الخاص في ولاية مينوسنا الأمريكية[٦٦].

ودراسة ويليام William (١٩٩٤) هي الدراسة الوحيدة -حسب علم الباحث- التي اهتمت بقياس نفقات المعلم المهنية، ويقابلها دراسة هانز Hans ١٩٩٦ التي أدخلت تكلفة الأنشطة التعليمية ضمن حساب المعادلة الكلية للتكلفة التعليمية.

وهنا يقترح البحث الحالي إجراء تعديلاً إلى معادلة موشى Moche (١٩٩٦) بإضافة تكلفة المعلم المهنية أو تكلفة الأنشطة المهنية ضمن إجراء حساب التكلفة الكلية للتعليم وصولاً إلى تقديرات كمية أكثر دقة للتكلفة التعليمية الحقيقية، وتحليلات أكثر مصداقية لفاعلية الأنشطة وفاعلية التكلفة التعليمية في مصر والعالم.

الفصل الثالث

واقع النفقات المهنية للمعلمين في مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج "دراسة ميدانية"

اهتمت الصفحات السابقة من البحث بدراسة النفقات المهنية للمعلم من حيث المفهوم والمبررات، ومن حيث أنواعها وبنودها والبدائل المناسبة لترشيدها، وعلاقتها بكل من تكلفة التعليم وأجور المعلمين ودخولهم. فكانت هذه الصفحات تأصيلاً نظرياً لدراسة واقع نفقات المعلمين المهنية وعلاقتها بأجور المعلمين ودخولهم في مراحل التعليم المختلفة، وتعرض الصفحات التالية أهداف الدراسة الميدانية وعينتها وأداتها وأهم نتائجها.

١- أهداف الدراسة الميدانية: تستهدف الدراسة الميدانية ما يلي:-

أ - تحديد ما يتحمله المعلمون من نفقات تعليمية في مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج.

ب- تحديد نسبة نفقات المعلمين المهنية من أجور المعلمين ودخولهم وما تمثله هذه النفقات من ضغوط ماليه على المعلم.

جـ- تحديد تأثير بعض العوامل المؤثرة في نفقات المعلم المهنية وهي:-

- مستوى المرحلة التعليمية.
- بيئة المدرسة.
- جنس المعلم.
- عدد سنوات الخبرة.

د- التعرف على مدى فاعلية نفقات المعلم المهنية في النهوض بجودة التعليم وزيادة إنتاجيته.

٣- عينة الدراسة الميدانية وأداتها:

استخدم الباحث استبياناً لتقدير نفقات المعلم المهنية في مدارس التعليم العام، طبق على عينة قوامها (٤٥٠) معلماً ومعلمة اختيرت عشوائياً من بين معلمي مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج، وفيما يلي وصف لعينة البحث حسب المتغيرات السابق الإشارة إليها:

جدول (١)

وصف عينة البحث من المعلمين

٤٥٠	ابتدائي وحضانة	إعدادي	ثانوي عام	ريف	مدن	ذكور	إناث	خبرة ٥ <	خبرة ٥>
العدد	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٢٠٠	٢٥٠	١٥٠	٣٠٠	١٨٠	٢٧٠
النسبة٪	٤٤,٤٤	٣٣,٣٣	٢٢,٢٢	٤٤,٤٤	٥٥,٥٥	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٤٠	٦٠

ويشير الجدول إلى زيادة نسبة عينة البحث من معلمي المرحلة الابتدائية، وقد يرجع ذلك لزيادة نسبة تمثيل هذه الفئة في المجتمع الأصلي، وكذلك الحال زيادة نسبة الإناث في العينة.

وبوجه عام حاول الباحث الاسترشاد بنسبة تمثيل كل فئة من المعلمين في محافظة سوهاج في توزيع عينة البحث، هذا بخلاف بعض المتغيرات المرتبطة بسهولة تطبيق الأداة في مدارس المدن، مما أدى لزيادة تمثيل معلمي المدن عن معلمي القرى بالعينة.

وعموماً فإن المعالجات الإحصائية تلغي أثر تحيز النسبة -إن وجد- في النتائج، خاصة مع العينات الكبيرة.

٣- وصف أداة البحث:

قام الباحث بإعداد استمارة استبيان حول النفقات المهنية للمعلمين طبقت على عينة من معلمي المراحل الدراسية المختلفة من التعليم العام بمحافظة سوهاج، وتضمنت الاستمارة بعض البيانات العامة حول الدخل والأجر الذي يتقاضاه المعلم، وكذلك حول جنس المعلم وخبرته وبيئة المدرسة، وكذلك تضمنت الاستمارة الجوانب التالية:-

أ - الأجور الشهرية للمعلم (رواتب - مكافآت - حوافز).

ب- متوسط الدخل الشهري للمعلم من مصادر غير العمل بالمدرسة.

جـ- النفقات المهنية للمعلم بالمدرسة: شهرياً - سنوياً.

د - موقف المعلم من النفقات المهنية -إن وجدت- ومدى أدائه لها.

هـ- فاعلية النفقات المهنية للمعلم -إن وجدت-.

صدق وثبات الاستمارة:

لما كانت الاستمارة تحتوي على جوانب لقياس آراء المعلمين حول النفقات المهنية، كان من الضروري التأكد من صدق وثبات هذه الأداة، وللتأكد من صدق الاستمارة تم عرضها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بسوهاج وأسيوط، حيث أجريت التعديلات التي أشار إليها المحكمون، وللتأكد من ثبات الاستمارة روعي تطبيق الاستمارة مرتين يفصل بينهما قرابة الشهر، وبحساب معامل الارتباط (الصورة العامة) بين التطبيقين تبين أنه يساوي ٠,٩٢ مما يشير إلى ثبات عال للاستمارة.

وقد استعان الباحث في بناء هذه الاستمارة بآراء بعض رجال التعليم والإدارة بمحافظة سوهاج، كما استعان بنتائج بعض المقابلات الشخصية التي قام بها في صورة استطلاع مفتوح طبق على بعض معلمي المدارس العامة بمدينة سوهاج، وتم كتابة العبارات موزعة كما يلي:-

أ - موقف المعلم من النفقات المهنية: ١٠ عبارات.

ب- فاعلية النفقات المهنية للمعلم: ١٠ عبارات.

٤- تصحيح الاستمارة والمعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والنسب المئوية في التعرف على المعدلات الشهرية والسنوية للنفقات.

وفيما يتعلق بعبارات الاستبيان المرفقة بالاستمارة، استخدمت طريقة نسبة متوسط الاستجابة وحدود الثقة، حيث تم استخدام المعادلة(*) في حساب حدود الثقة، وتوصل الباحث إلى أن العبارة التي تحصل على درجة موافقة أكبر من أو تساوى ٠,٧٦ تشير إلى الموافقة والعبارة التي تحصل على درجة موافقة أقل من أو تساوي ٠,٦٢ تشير إلى عدم الموافقة، وغير ذلك يشير إلى عدم وضوح الإجابة.

---

* - حدود الثقة = نسبة متوسط الموافقة على العبارة ± $\sqrt{\frac{أ \times ب}{ن}}$ × ١,٩٦،

حيث: أ = ٠,٦٧، ب= ١ - أ ، ن = عدد أفراد العينة.

٥- تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

أ- متوسط أجور المعلمين عينة البحث:

يشكو الكثير من المعلمين من انخفاض متوسط الرواتب والأجور التي يتقاضونها أمام أجور أقرانهم في المؤسسات الإنتاجية الأخرى، وهذا ما دعى الباحث إلى دراسة أجور المعلمين في أحد قطاعات التعليم في مصر وهو محافظة سوهاج، وبالطبع يمثل معلمو محافظة سوهاج جملة المعلمين في مصر نظراً لتطابق الظروف الإدارية والاقتصادية المؤثرة في أجور المعلمين في كافة قطاعات الجمهورية.

ويوضح الجدول التالي متوسط أجور المعلمين عينة البحث، وقد روعي في حساب هذه الأجور كل ما يتقاضاه المعلم من أموال من جهة عمله الرسمية.

جدول (٢)

توزيع المعلمين عينة البحث حسب مستويات الأجور الشهرية بأسعار عام ١٩٩٩

الفئة	متوسط الأجر الشهري بالجنيه	العدد	النسبة ٪
١٠٠-٢٠٠	١٥٢,٤	١٨٠	٤٠
٢٠٠-٣٠٠	٢٣٠,٥	٢٤٧	٥٤,٩
٣٠٠-٤٠٠	٣١٥,٧	٢٣	٥,١

ويوضح الجدول أن:-

١- متوسط الأجور الشهرية للمعلمين في المراحل التعليمية المختلفة في مدارس العينة يتراوح بين ١٥٢,٤ جنيها، ٣١٥,٧ جنيها بمتوسط قدره ٢٣٣ جنيهاً بمعدل أسعار عام ١٩٩٩، ويعد هذا المتوسط ضعيفاً أمام ارتفاع أسعار السلع في السوق المصرية، الأمر الذي يفسر زيادة الشكوى من عدم كفاية هذه الأجور للاحتياجات المتزايدة للعاملين في قطاع التعليم وذويهم مما يدفع كثيراً من المعلمين إلى البحث عن أجور إضافية من مصادر أخرى هي غالبا الدروس الخصوصية.

٢- يعاني معلمو التعليم الابتدائي في مدارس العينة من انخفاض متوسط أجورهم بالمقارنة بأجور أقرانهم معلمي المراحل الأعلى برغم توحّد المؤهل العلمي لكثير منهم حالياً بعد أن بدأت أفواج خريجي كليات التربية في العمل بالمدارس الابتدائية.

٣- يتقاضى ٥,١٪ من أفراد العينة أعلى متوسط للأجور وهو ٣١٥,٧ جنيهاً، وهو ضئيل جداً أمام أجور فئات أخرى في المجتمع، وقد بينت دراسة للمؤلف أن أجور غالبية المعلمين في مصر تقل عن أجور فئة العمال والفنيين في قطاع الصناعة، وهي نتيجة خطيرة يترتب عليها تقليل مكانة المعلم في وطننا العزيز، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل اجتماعي وثقافي يصعب إصلاحه.

٤- يشير الجدول أيضاً إلى تزايد متوسط أجور المعلمين عينة البحث مع تزايد سنوات الخبرة والمؤهل التعليمي، مما يؤكد وجود علاقة قوية بين أجور المعلمين وخبراتهم ومؤهلاتهم التعليمية، ومن ثم يمكن

القول إنه لا زال للتعليم دوره المؤثر في تحديد أجور العاملين في قطاع التعليم.

ب- متوسط الدخل الشهري للمعلمين عينة البحث:

وكما بينت النتيجة السابقة فإن أجور المعلمين عينة البحث تنخفض عن أجور أقرانهم في قطاعات أخرى من العمل، ويفسر البعض بذلك لجوء بعض المعلمين للبحث عن مصادر أخرى للدخل، ومن أبرز هذه المصادر الدروس الخصوصية، والبحث الحالي لا يستهدف دراسة دخول المعلمين من الدروس الخصوصية أو تحليل هذه الظاهرة من الناحية التربوية، ولكنه يرى أن المعلم الذي يلجأ إلى الدروس الخصوصية لزيادة دخله غالباً ما يتحسن مستواه العلمي والمهني عن أقرانه الذين يلجأون لزيادة دخلهم من مصادر أخرى مثل العمل في محل بقالة أو في شركة توزيع أو في أى موقع آخر لا يعتمد على خبراته التربوية والمهنية. نعم إننا نرفض الدروس الخصوصية من الناحية السياسية والفكرية لكونها تسهم في هدر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لكننا لا ننكر إسهامها في زيادة إنتاجية المعلم في المدرسة وفي حفز التلاميذ على التعلم والتنافس فيه.

ويوضح الجدول التالي متوسط الدخول الخارجية للمعلمين عينة البحث دون الإشارة إلى مصادر هذه الدخول.

جدول (٢)

يُبين توزيع المعلمين عينة البحث حسب متوسط الدخل الشهري

مستويات الدخل	الدخل بالجنيه	العـدد	النسبة ٪
٠ - ٢٠٠	١٧٢	٨٨	١٩,٥
٢٠٠-٤٠٠	٣٤٥	٢٦٥	٥٨,٩
٤٠٠ ←	٧٦٥	٩٧	٢١,٥

يوضح الجدول أن:-

١- متوسط دخول المعلمين عينة البحث يتراوح شهرياً بين ١٧٢ جنيهاً، ٧٦٥ جنيهاً بمتوسط قدره ٤٢٧,٣ جنيهاً حسب أسعار عام ١٩٩٩، وهو متوسط متواضع ويعبر عن محاولات ضعيفة لمعلمي العينة للبحث عن دخول خارجية وتحسين أحوالهم المعيشية.

٢- إن أكثر من نصف العينة تحصل على دخل يصل إلى قيمة الراتب - مرتين أو أكثر-، وهذا يشير إلى اهتمام المعلمين بالبحث عن مصادر أخرى لتحسين أحوالهم المعيشية. وقد فسر البعض هذه المحاولات بما يلي:-

أ - ضآلة قيمة الرواتب والأجور في المهنة بالنسبة للمستوى العام للأسعار.

ب- الطموح الاجتماعي الذي يحمل المعلم للظهور بالمستوى اللائق أمام الفئات الأخرى، للنهوض بمستواه المهني والذاتي وتحسين صورته نحو نفسه ونحو الآخرين.

كما أشار أفراد العينة إلى أهم مصادر الدخول التي يفضلون العمل بها، ومن أبرزها:-

أ - الدروس الخصوصية.

ب- المشروعات التجارية في المواد والخامات المرتبطة بالمهنة.

جـ- المشروعات التجارية في المواد والخامات غير المرتبطة بالمهنة.

د - مصادر أخرى.

والحقيقة أن لجوء المعلم إلى الدروس الخصوصية، وبرغم الرفض القانوني والسياسي القائم لها، هو اختيار أفضل لزيادة الدخل لعوامل عديدة منها أنه ثبت بالملاحظة أن المعلم الذي ينجح في المدرسة هو الذي ينجح في أداء الدروس الخاصة، وأن ذلك ينعكس في زيادة خبراته، وينعكس أيضاً بدوره على طلابه في الفصل المدرسي. هذا شريطة أن يعامل ضميره الإنساني فلا يجبر الطلاب على الدروس الخاصة ولا يتأثر أداءه بنشاطه الخارجي تأثراً ظاهراً أو ضمنياً.

٣- تصل جملة الدخول الكلية للمعلمين عينة البحث إلى ٦٦٠,٣ جنيهاً (٢٣٣ جنيهاً متوسط الرواتب + ٤٢٧,٣ جنيهاً متوسط الدخل الشهري).

جـ- النفقات المهنية للمعلمين عينة البحث:

يثير تحديد النفقات المهنية للمعلم كثيراً من القضايا الأساسية المثيرة للجدل، فهي تفرض إعادة النظر في رواتب وأجور المعلمين، وضرورة الربط بينها وبين الجهد المبذول لاكتساب هذا الراتب.

وتدرس هذه الصفحات حجم النفقات المهنية للمعلمين عينة البحث على أساس سلعي وعلى أساس مالي. حيث يهتم المنظور السلعى بأهم السلع والبنود التي ينفق عليها المعلمون هذه الأموال، كما يهتم المنظور المالي بتقدير كمّ المال الذي ينفقه المعلم ونسبة هذه الأموال من أجور المعلمين ودخلهم.

ويعرض الجدول التالي أهم السلع وبنود الإنفاق الصفي للمعلم، وكذلك الأموال التي ينفقها المعلم لكل بند، ومن هذه النفقات ما يتم سنوياً، ومنها ما يتم شهرياً.

جدول (٤)

تحليل النفقات المهنية السنوية للمعلمين عينة البحث

م	النفقات المهنية السنوية	القيمة	٪
١	-أدوات مدرسية (ماسك طباشير- قلم إشارة - كشكوك .. إلخ)	١٨	٦,٦
٢	- خامات لوسائل تعليمية (أوراق،أقلام، أخشاب ...إلخ)	١٥	٥,٥
٣	- ملابس وزي للمعلم (بالطو - قفاز - نظارة ...إلخ).	١١٧	٤٣,٥
٤	- أدوات لوسائل تعليمية (شريط كاسيت أو فيديو - ديسك - اسطوانة ... إلخ).	٧٤	٢٧,٥
٥	- إصلاح بعض الأجهزة المدرسية (كمبيوتر - كاسيت - إذاعة مدرسية).	٣٦	١٣,٣
٦	- كتب خارجية تلزم التدريس.	٩	٣,٣
	جملة النفقات المهفية السنوية	٢٦٩	

ومن الجدول يتبين الآتي:-

١- ينفق معلمو التعليم العام عينة البحث متوسطاً قدره ٢٦٩ جنيهاً سنوياً في شراء أدوات مدرسية ووسائل تعليمية وفي إصلاح بعض الأجهزة المدرسية وفي الملبس والزيّ المدرسي المناسب. ويصل هذا المتوسط إلى ٢٤,٤ جنيهاً شهرياً في نفقات غير دورية خلال العام الدراسي باختيارهم ودون ضغط رغبة في تحسين الموقف التعليمي.

٢- يصل أعلى نفقة سنوية للمعلم إلى ١١٧ جنيهاً في بند شراء الملابس والزي المدرسي مثل شراء بالطو أو نظارة أو قفاز إلى غير ذلك من ملابس تلزم عملية التدريس. وتصل نسبة هذا البند إلى ٤٣.٥٪ من النفقات المهنية السنوية للمعلم. وبإضافة بند الخامات إلى هذا البند يتضح أن جملة نفقات المعلمين عينة البحث في بند الوسائل التعليمية تصل إلى ٨٩ جنيهاً بنسبة ٣٣٪ تقريباً من جملة النفقات المهنية السنوية للمعلمين عينة البحث.

٣- لا زالت الكتب الخارجية لا تحتل اهتمام كثير من المعلمين، وقد يرجع انخفاض نسبة نفقات هذا البند بين نفقات المعلم المهنية إلى ٣,٣٪ حيث إن كثيراً من الناشرين للكتب الخارجية يوزع بعض النسخ كهدايا للمعلمين، خاصة بين تجمعات المعلمين في لجان التصحيح والكنترولات الفصلية.

جدول (٥)

تحليل النفقات المهنية الشهرية للمعلمين عينة البحث

م	النفقات المهنية الشهرية	متوسط النفقة بالجنيه	٪
١	– أوراق ودفاتر	٧	٨,٥
٢	– طباعة الامتحانات الشهرية	٥	٦
٣	– هدايا مادية وعينية للطلاب	٤	٤,٩
٤	– نفقات ترفيهية للطلاب	٦	٧,٣
٥	– نفقات علاجية لبعض الطلاب (إسعافات)	٢	٢,٥
٦	– مساعدات خاصة لبعض الطلاب	١٢	١٤,٦
٧	– أدوات نظافة للفصول المدرسية.	٣	٣,٦
٨	– انتقال من وإلى المدرسة.	٣٢	٣٩
٩	– نفقات أخرى ...	١١	١٣,٤
	جملة النفقات المهنية الشهرية	٢٦٩	

من الجدول يتبين الآتي:-

١- ينفق معلمو التعليم العام عينة البحث من جيبهم الخاص متوسطاً قدره ٨٢ جنيهاً شهرياً في شراء أوراق ودفاتر وفي طباعة بعض الامتحانات الشهرية، وفي نفقات اجتماعية كعلاج التلاميذ والنفقة عليهم في رحلة أو في غير ذلك من مساعدات خاصة للطلاب. لأن كثيراً من الطلاب يأتي المدرسة بدون طعام الإفطار مثلاً، أو بدون أدوات مدرسية خاصة في مدارس الريف. كما ينفق المعلمون من جيبهم الخاص في شراء أدوات نظافة للفصول، وفي الانتقال من وإلى المدرسة.

٢- تصل أعلى نسبة إنفاق للمعلم شهرياً في بند الانتقال من وإلى المدرسة إلى ٣٩٪ من جملة النفقات الشهرية، الأمر الذي يحتم ضرورة تدخل الدولة والتفكير في طريقة لتوصيل المعلم من وإلى المدرسة، خاصة لمن يعمل في الريف، بما يحمي دخل المعلم، ويجعله في مستوي العاملين في مؤسسات أخرى مثل بعض المصانع والجهات الحكومية أو الأهلية.

٣- يصل متوسط الإنفاق الكلي للنفقات المهنية للمعلمين عينة البحث إلى ١٠٤,٤ جنيهاً (٨٢ جنيها شهريا + ٢٢,٤ جنيهاً شهرياً من الإنفاق السنوي) وذلك بنسبة ٤٦,٤٪ من متوسط الرواتب الشهرية للمعلمين عينة البحث الذي يبلغ ٢٣٣ جنيهاً تقريباً. كما تصل نسبة نفقات المعلمين المهنية الشهرية إلى ١٦,٤٪ من متوسط الدخول الكلية الشهرية للمعلمين عينة البحث التي تبلغ ٦٦٠,٣ جنيهاً، أي أنه يقع على المعلم قدر ١٦,٤٪ من دخله ضغطاً مالياً للمهنة.

والحقيقة التي تبرزها هذه الدراسة حقيقة خطيرة، إذ تشير إلى وجود مصدر غير مأخوذ في الحسبان في حساب تكلفة التلميذ أو جملة التكلفة التعليمية، حيث ينفق على التمليذ أموال هي للأسف من الجيب الخاص للمعلم، وتعدّ بمثابة الضغط المهني غير الظاهر على المعلم، ينفقه المعلم دون إجبار غيرة منه على إنجاح دوره التربوي والتعليمي في مدارسنا الحكومية، ولعل هذه النفقات في حقيقيتها أكثر من ذلك، فكثير من المعلمين ينفق وينسى ما أنفقه، أو لا يدرك أهميته أحياناً.

د- العوامل المؤثرة في نفقات المعلمين المهنية عينة البحث:

قدمت الصفحات السابقة إشارة إلى بعض المتغيرات التي ترتبط بنفقات المعلمين المهنية، حيث بينت توزيع عينة البحث من المعلمين حسب مستوى المرحلة التعليمية وبيئة المدرسة وجنس المعلم وعدد سنوات الخبرة. وللتعرف على أهم العوامل المؤثرة في نفقات المعلم المهنية ومدى تأثير هذه العوامل يسوق الباحث البيانات التالية:

جدول (٦)

نفقات المعلم المهنية وبعض المتغيرات المؤثرة

	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ريف	مدن	ذكور	إناث	خبرة < ٥	خبرة ٥>
النفقات	٦٩,٤	٩٧,٢	١٦٥,٥	٨٥,٦	١١٩	١٢٣	٩٥	١١٨	٨١,٥
النسبة للدخل	١٠,٥	١٤,٧	٢٥,١	١٢,٩	١٨	١٨,٦	١٤,٤	١٧,٨	١٢,٣
العينة	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٢٠٠	٢٥٠	١٥٠	٣٠٠	٢٧٠	١٨٠
معامل ذ للفروق	٣,٦٢			٢,٨٥		١,٠٢		٣,٧٨	
الدلالة	دالة عند ٠,٠١			دالة عند ٠,٠١		غير دالة		دالة عند ٠,٠١	

وبحساب الفروق بين نفقات المعلم المهنية تبعاً لكل متغير، وذلك باستخدام معادلة النسبة المئوية الحرجة وهي[٦٨]:

$$\text{ذ} = \frac{\text{أ}_{١} - \text{أ}_{٢}}{\sqrt{\frac{\text{أَ بَ}\ (\text{ن}_{١} + \text{ن}_{٢})}{\text{ن}_{١}\ \text{ن}_{٢}}}}$$

حيث أ ١ = نسبة الأفراد في العينة ن١، أ ٢ = نسبة الأفراد في العينة ن٢

$$\text{أَ} = \frac{\text{ن١ أ١} + \text{ن٢ أ٢}}{\text{ن١} + \text{ن٢}} \quad \text{، بَ} = ١ - \text{أ}$$

ومن الجدول يتضح الآتي:-

١- تتراوح نسبة النفقات المهنية للمعلمين عينة البحث باختلاف تصنيفاتهم بين ١٠,٥٪ - ٢٥,١٪ وهي نسبة كبيرة من دخولهم الشهرية المتوسطة.

٢- أن هناك فروقاً دالة إحصائياً في نسب هذه النفقات بين معلمي التعليم الأساسي ومعلمي التعليم الثانوي، وبين معلمي الريف ومعلمي المدن، وبين المعلمين ذوي الخبرة أقل من خمس سنوات والمعلمين بخبرة أكثر من خمس سنوات. مما يؤكد كون هذه العوامل كمتغيرات فاعلة في نفقات المعلمين المهنية، حيث تزداد هذه النفقات بين معلمي المرحلة الثانوية وبين معلمي المدن وبين المعلمين القدامى. ولعل هذا يرجع إلى أن غالبية المعلمين القدامى يعملون في المدن وفي المدارس الثانوية بصفة خاصة. وهنا يمكن أن نذكر أن هذه العوامل يمكن أن تُجمع في عامل واحد وهو سنوات الخبرة. فكلما ازداد عدد سنوات الخبرة كلما زاد ميل المعلم للإنفاق من جيبه الخاص على المهنة؛ نظراً لزيادة اهتمامه بتجويد العمل وتطويره والنهوض به.

٣- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين نفقات المعلمين المهنية بين الذكور عن الإناث مما يشير إلى عدم اعتبار الجنس كواحد من العوامل المؤثرة في نفقات المعلم المهنية، حيث يختلف الذكور عن الإناث بفروق غير دالة إحصائياً، وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة الإناث في العينة، مقابل زيادة نسبة الإنفاق الشهري للمعلمين عن المعلمات ويشير ذلك إلى اهتمام متكافئ بين المعلمين والمعلمات بتجويد المهنة وتطويرها.

هـ- موقف المعلمين عينة البحث مما يتحملونه من نفقات صفية:

كشفت هذه الدراسة عن نسبة من أجور المعلمين ودخولهم ينفقونها في سبيل النهوض بمستوى المهنة في الصف الدراسى أو في المدرسة بوجه عام، ويهتم هذا المحور بالتعرف على آراء المعلمين عينة البحث حول صرف هذه النفقات، ومتوسط استجاباتهم حول عبارات الاستبيان في هذا المحور وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٧)

آراء المعلمين عينة البحث حول نفقاتهم المهنية

م	العبارة	متوسط الاستجابة
١	– التضحية بهذه النفقات ضرورة يفرضها الضمير الإنساني.	٠,٨١
٢	– تقديم هذه النفقات يشعرني بدوري الفعال في المدرسة.	٠,٧٣
٣	– أقدم هذه النفقات مساعدة في تمويل التعليم المدرسي.	٠,٥٢
٤	– لدي أعباء مالية تمنعنى من أداء هذه النفقات.	٠,٧٦
٥	– قد تدفع هذه النفقات المعلم إلى تقليل الجهد في الفصل الدراسي.	٠,٤٣
٦	– البعض ينفق من جيبه الخاص رغم ضيق أحواله المالية.	٠,٧٨
٧	– يشعرنى دفع هذه النفقات بالعلاقة القوية بينى وبين التلاميذ.	٠,٨٢
٨	– أتحمل هذه النفقات لصعوبة صرفها بشكل رسمي.	٠,٩
٩	– الراتب ملك كامل للمعلم ولا يصح الانفاق منه على المهنة.	٠,٩٥
١٠	– إدارة لمدرسة احق منى في تحمل نفقات المهنة.	٠,٨٦

يوضح الجدول السابق ما يلي:-

١- يوجد لدي المعلمين عينة البحث موقف إيجابي تجاه النفقات المهنية،ويبدو ذلك من خلال:-

أ – يؤكد المعلمون عينة البحث إنفاق جزء من أموالهم لصالح المهنة ويظهر ذلك من خلال استجاباتهم على العبارات الخمسة أرقام (١ – ٢ – ٦ – ٧ – ٨)، حيث تؤكد العينة أن إنفاق ذلك يعد ضرورة ملحة لأسباب

منها إنسانية، فلا يصح أن يلحظ المعلم قصوراً في العمل يرجع إلى أموال بسيطة ولا يهتم بعلاج هذا القصور ولو من جيبه الخاص (٠,٨١).

وينظر البعض إلى هذه النفقات كأداة في تطوير جودة الموقف التعليمي من حيث فعالية المعلم ودوره في العملية التعليمية ٠,٧٣ ومن حيث تحسين العلاقات بين المعلم والتلاميذ ٠,٨٢، وحقيقة أن هذه النفقات تعدّ أحد مؤشرات العلاقة بين المعلم وتلاميذه، والذي يقف موقف الوالد بين أبنائه ولا يبخل بالإنفاق من ماله الخاص حتى إن كان في حاجة إليه.

وبالطبع فإن هذا يشجع التلاميذ على حب المعلم واحترامه وتقديره، كما يزيد من قوة العلاقة بين المنزل والمدرسة، ويشجع الأسرة على مزيد من التعاون وتعويض العجز المالي الذي يدفع المعلم على الإنفاق من جيبه الخاص.

ويوافق البعض على هذه النفقات، ولكنهم يعدونها ضمن الضغوط المهنية التي يتمنون التخلص منها لضيق أحوالهم المالية ٠,٧٨، كما يركز البعض الآخر على أهمية تعديل أسلوب صرف هذه النفقات ليصبح من ميزانية إدارة المدرسة، نظراً لصعوبة صرفها بشكل رسمي حالياً ٠,٩ وعلى ذلك فهي نفقات ضرورية من وجهة نظرهم، ولكن ينبغي البحث عن وسيلة لإنفاقها بشكل رسمي للتخفيف عن كاهل المعلم.

ب- يرفض بعض أفراد العينة إنفاق هذا الجزء من جيبهم الخاص بسبب وجود بعض الأعباء المالية لديهم والتي تمنعهم من ذلك ٠,٧٦، كما يرى البعض أن راتب المعلم ملك كامل له ولا يحق له الإنفاق منه فيما يخص المهنة ٠,٩٥ حيث وافق أغلبية المعلمين على هذا المعنى، وذهب

البعض إلى أن إدارة المدرسة أحق بدفع هذه النفقات ٠,٨٦ فهي نفقات عامة، ولا تخص فصلاً بعينه، بل هي نفقات مطلوبة لكافة الفصول وكافة التلاميذ، وعلى إدارة المدرسة تحمل هذه النفقات من بند مالي خاص لديهم أو من جيبهم الخاص.

جـ- ويرفض بعض أفراد العينة إنفاق هذا الجزء من جيبهم الخاص لما قد يترتب عليه من آثار سلبية، حيث يرى البعض أن مطالبة المعلم بهذا الدور المالي قد يدفعه لتقليل جهده المبذول في الفصل الدراسي ٠,٤٣ كما أن هذا الدور المالي للمعلم يجعل المعلم أحد مصادر تمويل التعليم المدرسي في الوقت الذى لا تؤهله لذلك امكاناته المادية المتاحة ٠,٥٢.

وخلاصة ما سبق، أن المعلمين عينة البحث يرون الآتى:-

أ- الموافقة على تحمل النفقات المهنية، وذلك بمتوسط موافقه قدره (٠,٧٦)، وذلك للأسباب التالية:

١- صعوبة صرف هذه النفقات من حساب المدرسة رسمياً.

٢- أن دفع هذه النفقات يشعر المعلم بالعلاقة القوية بينه وبين التلاميذ.

٣- يدفع المعلم هذه النفقات لضرورة يفرضها ضميره الإنساني برغم أعباءه المالية.

٤- دفع هذه النفقات يشعر المعلم بدوره الفعال في المدرسة.

ب- أن عدم الموافقة على تحمل هذه النفقات يرجع إلى:-

١- أن إدارة المدرسة أحق من المعلم في تحمل هذه النفقات.

٢- أن تحمل هذه النفقات قد يدفع بعض المعلمين لتقليل الجهد بالمدرسة.

٣- أن راتب المعلم ملك كامل له ولا يخص أحداً غيره.

و- مدى فاعلية النفقات المهنية للمعلم:

بينت الصفحات السابقة آراء المعلمين عينة البحث حول النفقات المهنية، وتركز هذه الصفحات حول مدى فاعلية هذه النفقات في تحسين الخدمة التعليمية المقدمة في مدارسنا باختلاف مستوياتها.

جدول (٨)

مدى فاعلية النفقات المهنية للمعلمين من وجهة نظر المعلمين عينة البحث

م	العبارة	متوسط الاستجابة
١	أداء هذه النفقات ضرورة لتكوين علاقات إنسانية قوية بين المعلم وتلاميذه	٠,٧٦
٢	- أداء هذه النفقات ضرورة لتقديم الأنشطة المهنية أو اللاصفية اللازمة للتدريس.	٠,٩٥
٣	- تحقق هذه النفقات الإفادة من خامات البيئة في التعليم.	٠,٩٢
٤	-تحقق هذه النفقات الإفادة من التقنيات التعليمية المتوفرة بالمدرسة.	٠,٧٥
٥	- أداء هذه النفقات ضروري في تجويد التعليم ورفع مستواه.	٠,٧٧
٦	أداء النفقات يعمل على تحسين تحصيل التلاميذ وحفزهم على التعلم	٠,٨٦
٧	- تفيد هذه النفقات في تحقيق أهداف التقويم الناجح للتعليم.	٠,٨٥
٨	- توفر هذه النفقات الجو الاجتماعي المناسب للطلاب بالمدرسة	٠,٨٢
٩	- تسهم هذه النفقات في تحسين الظرف الصحية والبيئية بالمدرسة.	٠,٩٣
١٠	- هذه النفقات إسراف لا طائل منه.	٠,٢١

ولمناقشة فاعلية نفقات المعلم المهنية يلزم تحديد الأساس في دراسة هذه الفاعلية، فقد يؤخذ الأساس التحصيل الدراسي للطلاب أو الأسلوب المستخدم في التدريس أو استخدام أنشطة صفية أو غير صفية أو الأساس المحاسبي في الصرف.

ولا شك أن الصعوبة الرئيسة في دراسات اقتصاديات التربية تكمن في مشكلة تقييم فاعلية التكلفة، وتكمن الصعوبة في هذه الدراسة في تقدير فاعلية نفقات المعلم المهنية. ويرتبط تحليل الفاعلية بالهدف من النفقات المهنية وهو ما أشارت إليه الصفحات السابقة في الدراسة النظرية. حيث نظر لهذه النفقات كمؤشر في ترشيد الإنفاق التعليمي وتجويد التعليم. ومن الطبيعى أنه لحساب فاعلية هذه النفقات قد يلزم معرفة كلفة البدائل الأخرى التي تحقق نفس الأهداف، وهذا ما لا يهتم به البحث الحالي، بل يقتصر البحث على آراء عينة من المعلمين في فاعلية نفقات المعلمين المهنية.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى الموافقة على مؤشرات الفعالية التي وردت بالاستبيان، **وكانت النتائج كما يلي:-**

أ- النفقات المهنية والجو الاجتماعي للمدرسة:

في وجود هذه النفقات تتاح الفرصة لإقامة علاقات إنسانية طيبة بين المعلم والتلاميذ ٠,٧٦ حيث يشعر التلميذ بأن المعلم ليس مجرد ناقل للمعرفة بل هو إنسان يعتمد عليه في تلبية كافة احتياجاته، ويترتب على ذلك تكوين مناخ اجتماعي ومدرسي مفعم بالحب والوفاء بين كافة أطراف العملية التعليمية (٠,٨٢)، وهنا يتضح الدور الاجتماعي لنفقات المعلم المهنية، مما يؤكد أهميتها وفاعليتها الاجتماعية.

ب- النفقات المهنية والأنشطة المدرسية:

تعدّ الأنشطة المهنية واللاصفية أحد الممارسات المدرسية الهامة والتي تسهم في تحقيق الأهداف التربوية بشكل ومستوى أفضل، ولكن قد تواجه تنفيذ هذه الأنشطة بعض الصعوبات التي يقف العجز المادي في مقدمتها، وعندما يجد الصف الدراسي المعلم الذي يضحي بجزء من دخله الخاص في سبيل القيام بهذه الأنشطة تحقيقاً للأهداف التعليمية المباشرة للتدريس، والأهداف التربوية العامة، فهي فرصة كبيرة لتحقيق فاعلية كبيرة لهذه الأنشطة، وقد وافق أفراد العينة على أهمية نفقات المعلمين في تهيئة فرص أفضل لإنجاز الأنشطة المهنية واللاصفية (٠,٩٥).

جـ- النفقات المهنية والأداء التدريسي:

يحتاج الأداء التدريسي لبعض النفقات التي تتيح الفرصة لاستخدام بعض الخامات أو التقنيات التكنولوجية المفيدة في توفير وقت وجهد المعلم وتحسين عائد التدريس (٠,٩٢ - ٠,٧٥) كما تفيد النفقات المهنية في إتاحة فرصة التقويم الشهري بتصوير وطباعة الامتحانات الشهرية مما يوفر وقت المعلم ووقت التلميذ، ويسهم في تحقيق أهداف التقويم بشكل أفضل (٠,٨٥).

د- النفقات المهنية وتجويد التعليم المدرسي:

تواجه التعليم المدرسي بعض الصعوبات التي منها انخفاض مستوى تحصيل التلاميذ، ولهذا كانت النفقات المهنية أحد الحلول الممكنة لتجويد التعليم (٠,٧٧)، وذلك من خلال تحسين مستوى تحصيل التلاميذ (٠,٨٦) وحفزهم على التعليم من خلال بعض الحوافز المادية أو الأدبية التي

يتيحها المعلم لتلاميذه داخل الصف، كما تستغل النفقات المهنية للمعلم في تحسين المستوى الصحي والبيئى للصف المدرسي، بتقديم العلاج المناسب لبعض الطلاب أو شراء أدوات النظافة والزينة للصف، مما يصعب توفيره من ميزانيةالمدرسة (٠,٩٣).

هـ- يرى فريق من المعلمين عينة البحث أن نفقات المعلم لا طائل منها، وما هى إلا إنفاق زائد، وبلغت نسبة أصحاب هذا الرأي ٢١٪ من جملة العينة، ولعل هذا يلتقى مع نسبة المعلمين الذين لا يؤيدون أداء هذه النفقات.

وخلاصة آراء المعلمين عينة البحث أن النفقات المهنية للمعلم برغم كونها ضغطاً مهنياً مرهقاً بجانب أعبائهم الاجتماعية والاقتصادية المهنية، إلا أنها ذات فاعلية كبيرة في تجويد التعليم وتحسين الخدمات الاجتماعية والتربوية التى تقدمها المدرسة. وهنا نذكر أنه بدون هذه الدراهم المعدودة يخسر التعليم الكثير من الفعاليات النشطة التى تبعث فيه روح الإنسانية التي يفتقر إليها.

توصيات البحث

في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث، نوصي بما يلي:-

١- إعادة النظر في تطوير المجموعات المدرسية بما يحقق دخلاً إضافياً للمعلمين يسهم في تحسين أوضاعهم المالية أمام بقية قطاعات العاملين في الدولة.

٢- النظر في تحسين رواتب المعلمين بما يسهم في تمكينهم من تحمل أعبائهم المهنية.

٣- تزويد المدارس بالعدد الكافي من الأجهزة السليمة والمتقدمة والوسائل التعليمية التي تمكن المعلم من استخدامها دون التفكير في صنع وسائل أخرى على حسابهم الخاص.

٤- زيادة توعية أولياء الأمور بما يساعد الطلاب على الإسهام في تلبية الاحتياجات المالية للمدرسة وحتى لا يقع هذا العبء على كاهل المعلمين.

٥- مراعاة إلحاق المعلم بالمدرسة التي تقرب من محل سكنه الخاص حتى لا يتحمل نفقات كبيرة في بند الانتقال من وإلى المدرسة.

٦- على وزارة التربية والتعليم أن تعتمد قسطاً خاصاً من ميزانيتها تحت طلب مديري ونظار المدارس للإنفاق منه في النفقات اليومية المدرسية الضرورية.

حواشي البحث

١ - محمد البنا، أسواق النقد والمال، القاهرة: زهراء الشرق، ١٩٩٦، ص ٩١.

٢ - خلف محمد البحيري، المضامين التربوية لسياسة الأجور في مصر، سوهاج: مطبعة محسن، ١٩٩٨م، ص ٣٦.

٣ - ناصف عبدالخالق، "الرضا الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع٣، ١٩٨٢، ص ٣٤٢.

٤ - فيصل الراوي طايع، المصروفات الإضافية لتلميذ التعليم الأساسي، سوهاج: دار محسن للطباعة، ١٩٨٩، ص ٢١.

5- Bacchus M.K. Education in the Third world, New York, 1992, P. 101.

6- Woodhall. M., Economic Development of Education, New York, 1992, P. 894.

٧ - أمينة محمد عبدالمطلب، دراسة ميدانية للعلاقة بين المستوى التعليمي واتجاه المرأة نحو ترشيد الاستهلاك، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمة إلى كبية التربية ببنها، ١٩٩٠.

٨ - زينب محمد حسين حقي، أثر المستوى التعليمي لربة الأسرة على النمط الانفاقي والاستهلاكي في ميزانية الأسرة، بحث منشور، كلية الاقتصاد المنزلى، جامعة حلوان، ١٩٩٢.

٩ - محمد عباس محمد عبدالرحيم، تأثير التعليم على أوجه انفاق الأفراد لدخولهم "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمة إلى كلية التربية، جامعة اسيوط، ١٩٩٦.

مكرر الرقم من الكتاب

١٠ - حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العرب، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢، ص ١٦٤.

١١ - إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعى، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠، ص ٤٩.

١٢ - فيليب كوميز، أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٨٧، ص ٩٢.

١٣ - خديجة عبدالعزيز علي، الوعي بالعائد الاقتصادي من التعليم، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية التربية بسوهاج، ١٩٩٦.

14- Monchablon, A France System of Education, Paris: OECD, 1992, P. 894.

15- William G. & Furth D., Financing Higher Education, Paris: OECD, 1990, P. 894.

16- Mary P. Mckeown, Value in Conflict, Combridge: Ballinger Publishing Company, 1988, P. 53.

١٧ - على عبدالله موسى، مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العلمي الرابع، كلية التربية جامعة حلوان، ٢٠ - ١٩٩٦/٤/٢١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٦٢.

١٨ - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧، ص ١٠١.

١٩ - محمد متولي غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص٧٧.

20- Barbara Miles & Dennis Zimmerman, Federal Family Education Loans, Washington: Library of Congress, 1993.

21- David Murphy & Jeff Williams, Using Regional Co-operation ant Technology to Achieve Cost Savings, Educational Technology, Vol 20, N.1, 1997, PP. 31-39.

22- Wills J. Perry & Hobart L. Harmon, Costs and Benefits of an investment in Roral Education, Journal of Roral and Small School, Vol 5, No.1 1992, PP. (3-9).

٢٣ – محمد نعمان نوفل، بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلي على التعليم، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ع١، القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥، ص ٩٨.

٢٤ – المرجع السابق، ص ٩٨.

٢٥ – المرجع السابق، ص ١٠٠.

٢٦ – جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦، ص ٤٧.

٢٧ – جاك كلود ايكلر، متطلبات التعليم من الموارد، ترجمة: إبراهيم البرلسي، مستقبل التربية، العدد الأول، ١٩٨٧، ص٢١.

٢٨ – سمير لويس سعد، تكلفة التلميذ في مدارس التعليم الأساسي: دراسة إحصائية، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية، ١٩٨٥، ص٦٥.

٢٩ – فيصل الراوي طايع، المصروفات الإضافية لتلميذ التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص ٤٣.

30- National Center For Education Satatisties, Net Cost of Attending Post Secondaty Education, Columbia: 1995, P.12.

٣١ - عبدالسلام نور، آثار التكيف الهيكلي على التوزيع الاجتماعي للفرص التعليمية في مصر، ندوة سياسات التكيف الهيكلي في مصر، التي نظمها قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، (١٥-١٦ مايو ١٩٩٦)، ص ١٢٩.

٣٢ - محمد عبدالرحمن الديدان وعبدالعزيز عبدالوهاب البابطين، استطلاع آراء معلمي المدارس الثانوية العامة بالرياض نحو رضاهم عن مهنة التدريس، سلسلة البحوث التربوية والنفسية (١١)، مكة المكرمة: مركز البحوث التربوية والنفسية، ١٩٩١، ص ٢٨.

٣٣ - خلف محمد البحيري، المضامين التربوية لسياسة الأجور في مصر، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٣٤ - مراد صالح مراد زيدان، الضغوط المهنية التي يتعرض لها المعلم في التعليم قبل الجامعي، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٢٩، مايو ١٩٩٧، ص ٣٥١.

35- Hipps Elizabeth Smith, Halpin, Haplin Glennelle, Job Stress: Stress to Performance, Paper Presented at the Annual Meeting of the Mid-South Educational Research Association, U,S., Alabama, Nov., 13-19, 1991.

٣٦ - لورنس بسطا، ضغوط العمل لدى معلمي التعليم الأساسي، مجلة دراسات تربوية، مجلد (٦)، الجزء (٣٠٠)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠، ص ص ٣٩-٨٩.

37- Davis - Dinah - Grece, Secondary School Teacher Coping Resources and Perceived Symptoms and Sources of Job stress, ED. D, Unive. of San Francisco, 1992.

38- Rebert S., Job Stress Among Primary and Secondary School Teachers, An International Sociological Journal, Vol 1, No. 1, 1989, PP. 7-28.

39- Keith F. Punch & Elizabeth Temana, "Correlates of Psychological Distress Among Secondary School Teachers, British Educational Research Journal, London, Vol 16, No. 4, 1990, PP. 369-382.

٤٠-عبدالفتاح جلال، جودة مؤسسات التعليم العالي وفعاليتها، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٧٣.

٤١-المرجع السابق، ص ١٧٣.

٤٢-المرجع السابق، ص ١٧٩.

٤٣-وزارة التربية والتعليم، الاحصاء السنوي للتعليم في الفترة ٩٠-١٩٩٥، ١٩٩٦، ص١.

٤٤-حامد عمار، أحوال الإنسان في ربوع مصر ومؤشراتها في مطلع التسعينات، المؤتمر العلمي الرابع عشر "التعليم والإعلام"، رابطة التربية الحديثة، (١١-١٣/٧/١٩٩٤)، ١٩٩٤، ص ٨٣.

٤٥-أحمد إسماعيل حجي، المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، قضايا تربوية، (١٠)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢، ص ١٠٢.

٤٦-وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١، المجلد الثاني، ١٩٩٨، ص٩٤.

47- Philip H. Coombs, & Jacques Halak, Cost Analysis in Education, Washington: The World Bank, 1991, P. 25.

48- The World Bank, Report About The Development in the World, New York, 1990, P. 5.

٤٩-أحمد إسماعيل حجي، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨، ص ١٠١.

٥٠-محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٠١.

٥١-حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧، ص ٨٣.

٥٢-حامد عمار، أحوال الإنسان في ربوع مصر، مرجع سابق، ص ٢٦.

٥٣-هادية محمد رشاد أبو كليلة، الكلفة - الفاعلية - الكفاية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع ٣٠، يناير ١٩٩٦، ص ص ٦٩-٩٣.

٥٤-محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٣٣.

55- Mary P. Mckeown, Value in Conflict, Compridge: Ballingger Publishing Co., 1998, P. 53.

٥٦-محمد متولي غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم (الوضع الراهن واحتمالات المستقبل)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦،ص ٧٧.

57- Barbara Miles & Dennis Zimmerman, Federal Family Education Loans: Reduced Costs and Direct Lendiing, Washington: Library of Congress, 1993, P. 25.

58- David Murphy & Jeff Williams, Using Regional Co-operation ant Technology to Achieve Cost Savings, Economics of Education, Vol 20, N.1, 1997, PP. 31.

59- Philip Dainal M., Sharing the Costs of Post Secondary Education in Vermont, Washington: The Annual Meeting of the Associa tion for the study of Higher Education, 1996, P. 5.

٦٠-ج. ب. اتكنسون، اقتصاديات التربية، ترجمة عبدالرحمن بن أحمد الصائغ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ١٦٨.

٦١-ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار، منظور استراتيجي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣، ص ٨٠-٨١.

٦٢-محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤١.

63- Joame Spiers Moche, Moche CAPE Formula: Cost Analysis of Public Education, Paper Presented at the Annual International Convention of the Council for Exceptional Children, 5-9/4 Virginia, Eric, 1995.

64- H. Janny Hans, Cost Accounting in Higher Education, Washington: National Association of College, Eric, 1996.

65- Robart Arnold, Educational Costs, Illiniois, Eric, 1992.

66- D. Maury K. William, The Hidden Cost of Education: A Study of the out of Pocket Annal Finanical Expenditures of Teachers, Minnesota (Eric), 1994.

٦٧-فؤاد البهي السيد، علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ٤٣١.

٦٨-فؤاد أبو حطب وآمال صادق، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة: الأنجلو المصرية، ص ٨١٥.

خامعة جنوب الوادي

كلية التربية بسوهاج

قسم أصول التربية

(ملحق)

استمارة استبيان

حول النفقات المهنية للمعلمين بمدارس التعليم العام

عزيزي المعلم .. عزيزتي المعلمة:

بين يديك استمارة استبيان تستهدف تحديد النفقات التي تنفقها للحفاظ على مستوى جيد للمهنة سواءً داخل الصف أو خارجه، والرجا الإجابة على بنود هذه الاستمارة بكل صدق وأمانة بوضع علامة (√) في الخانة المناسبة، علماً بأن هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

- الاسم (اختياري): ---------- الوظيفة: -------------

٢- جنس المعلم: ذكر ( ) أنثى ( )

٢- بيئة المدرسة: قرية ( ) مدينة ( )

٣- سنوات الخبرة: ٥ سنوات فأكثر ( ) أقل من ٥ سنوات ( )

٤- المرحلة التعليمية ابتدائي ( )

إعدادي ( )

ثانوي ( )

٥- الراتب الشهري والأجور الأخرى:

(١٠٠-٢٠٠) جنيهاً ( )

(٢٠٠-٣٠٠) جنيهاً ( )

(٣٠٠-٤٠٠) جنيهاً ( )

٦- دخول إضافية شهرية:

(صفر-٢٠٠) جنيهاً ( )

(٢٠٠-٤٠٠) جنيهاً ( )

(أكثر من ٤٠٠) جنيهاً ( )

٧- ما يتحمله المعلم من نفقات صفية سنوية في المدرسة:

م	النفقات المهنية السنوية	القيمة	٪
١	-أدوات مدرسية (ماسك طباشير-قلم إشارة-كشكوك .. إلخ)		
٢	- خامات لوسائل تعليمية (أوراق-أقلام، أخشاب ...إلخ).		
٣	- ملابس وزي للمعلم (بالطو - قفاز - نظارة ...إلخ).		
٤	- أدوات لوسائل تعليمية (شريط كاسيت أو فيديو - ديسك - اسطوانة ... إلخ).		
٥	- إصلاح بعض الأجهزة المدرسية (كمبيوتر - كاسيت - إذاعة مدرسية).		
٦	- كتب خارجية تلزم التدريس.		

٨- ما يتحمله المعلم من نفقات صفية شهرية في المدرسة:

م	النفقات المهنية الشهرية	متوسط النفقة
١	- أوراق ودفاتر	
٢	- طباعة الامتحانات الشهرية	
٣	- هدايا مادية وعينية للطلاب	
٤	- نفقات ترفيهية للطلاب	
٥	- نفقات علاجية لبعض الطلاب (إسعافات)	
٦	- مساعدات خاصة لبعض الطلاب	
٧	- أدوات نظافة للفصول المدرسية.	
٨	- انتقال من وإلى المدرسة.	
٩	- نفقات أخرى ...	

٩- موقف المتعلم من النفقات المهنية بالمدرسة:

م	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
١	التضحية بهذه النفقات ضرورة يفرضها الضمير الإنساني			
٢	تقديم هذه النفقات يشعرني بدوري الفعال في المدرسة.			
٣	أقدم هذه النفقات مساعدة في تمويل التعليم المدرسي.			
٤	لدي أعباء مالية تمنعنى من أداء هذه النفقات.			
٥	قد تدفع النفقات المعلم إلى تقليل الجهدفي الفصل الدراسي			
٦	البعض ينفق من جيبه الخاص رغم ضيق أحواله المالية.			
٧	يشعرنى دفع النفقات بالعلاقة القوية بينى وبين التلاميذ.			
٨	أتحمل هذه النفقات لصعوبة صرفها بشكل رسمي.			
٩	الراتب ملك كامل للمعلم ولايصح الانفاق منه على المهنة			
١٠	إدارة لمدرسة احق منى في تحمل نفقات المهنة.			

١٠- فاعلية نفقات المعلم المهنية في العملية التعليمية:

م	العبارة	موافق	متردد	غير موافق
١	أداء هذه النفقات ضرورة لتكوين علاقات إنسانية قوية بين المعلم وتلاميذه			
٢	أداء هذه النفقات ضرورة لتقديم الأنشطة المهنية أو اللاصفية اللازمة للتدريس.			
٣	تحقق هذه النفقات الإفادة من خامات البيئة في التعليم.			
٤	تحقق هذه النفقات الإفادة من التقنيات التعليمية المتوفرة بالمدرسة.			
٥	أداء هذه النفقات ضروري في تجويد التعليم ورفع مستواه.			
٦	أداء النفقات يعمل على تحسين تحصيل التلاميذ وحفزهم على التعلم			
٧	تفيد هذه النفقات في تحقيق أهداف التقويم الناجح للتعليم.			
٨	توفر هذه النفقات الجو الاجتماعي المناسب للطلاب بالمدرسة			
٩	تسهم هذه النفقات في تحسين الظرف الصحية والبيئية بالمدرسة.			
١٠	هذه النفقات إسراف لا طائل منه.			

محتويات البحث

الموضـــوع	الصفحة